وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار- ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع والديمغرافيا

مدخل الى التنمية

مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة أولى ماســـــتر

علم الاجتماع الحضري

من اعداد الدكتور : النوعي عطاءالله

تخصص: علم الاجتماع الحضري

السنة الجامعية :2023/2022

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الرقم
مقدمة	1
المحاضرة الأول: مدخل للتنمية	3-21
اولا – مفهوم وتطور التنمية	3
ثانيا– تطور التنمية	4
ثالثا –الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة	6
رابعا –تعريف والتطور التاريخي لتنمية المستدامة	6
خامسا– السياق التاريخي للتنمية المستدامة	9
سادسا –أهداف التنمية المستدامة	11
سابعا – خصائص التنمية المستدامة	13
ثامنا – مبادئ ومستويات التنمية المستدامة	14
تاسعا – مستويات التنمية المستدامة	16
عاشرا – أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	17
المحاضرة الثانية: مؤشرات التنمية المستدامة	22-26
اولا – تمهيد	22
ثانيا– المؤشرات الاقتصادية	22
ثالثا– المؤشرات الاجتماعية	23
رابعا– المؤشرات البيئية	24
المحاضرة الثالثة: استراتيجيات التنمية المستدامة	27-37
اولا – تمهيد	27
ثانيا– ماهية استراتيجية التنمية المستدامة وأهم مزاياها:	27
ثالثا– تعريف استراتيجية التنمية المستدامة	27
رابعا– الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	31
خامسا– الاستراتيجيات والنماذج المعالجة لمشكل التنمية المستدامة	32
سادسا– الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة	34
المحاضرة الرابعة: الجزائر والتنمية المستدامة	38-51
اولا – تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة	38

ثانيا– المؤشرات الاجتماعية	43
ثالثا– استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة:	44
رابعا– تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية	47
خامسا– أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر	48
سادسا– حماية طبقة الأوزون	48
سابعا :التنوع البيئي	49
المحاضرة الخامسة: التحديات الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة	63-52
اولا – أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	52
ثانيا– تفشي وتصاعد معدلات البطالة	53
ثالثا– ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	56
رابعا– الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر	58
خامسا– أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر	60
المحاضرة السادسة: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي	73-64
اولا – برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	64
ثانيا– إحياء الفضاءات الريفية بالجبال	66
ثالثا– البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	68
رابعا– البرنامج الخماسي (2010-2019)	70
المحاضرة السابعة: التنمية الاقتصادية	88-74
اولا – تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	74
ثانيا– تعريف التنمية الاقتصادية	75
ثالثا– الفرق بين النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	77
رابعا– مداخل التنمية ومجالاتها	79
خامسا– الأبعاد الجديدة للتنمية	82
سادسا– مؤشرات قياس التنمية	84
المحاضرة الثامنة: علم اجتماع التنمية	100-89
اولا– موضوع علم اجتماع التنمية:	89

ثانيا– التنمية في ظل البعد الاقتصادي	90
ثالثا– التيّارات والمدارس النظريّة الكبرى في علم اجتماع التنمية	91
المحاضرة التاسعة: استراتيجيات إدارة النفايات	107-101
اولا– تعريف النفايات	101
ثانيا– أنواع النفايات	102
ثالثا–خصائص النفايات	103
رابعا– معدلات إنتاج النفايات	104
خامسا–جمع النفايات ونقلها والتخلص منها	105
خاتمة	
المراجع	

فهرس الجداول:

جدول رقم 01	يوضح مجموعة من الباحثين الذين قدموا أبعاد إستراتيجية	28
جدول رقم02	يوضح تطور معدلات البطالة (2001-2016)	54
جدول رقم03	يوضح تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة (201-2014)	55
جدول رقم 04	يوضح توزيع الغلاف المالي	66
جدول رقم05	يوضح السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	67
جدول رقم06	يوضح عوامل النفايات البلدية الصلبة لمناطق العالم المختلفة	103

فهرس الاشكال:

شكل رقم 01	يوضح أبعاد التنمية المستدامة	20

مقدمة:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة للتنمية في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا اقليميا و دوليا.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

تهدف هذه المحاضرات الى معرفة او التقصي في مفاهيم التنمية و التنمية المستدامة ومختلف تأثيراتها في شتى المجالات محاولين شرح عملية التنمية المستدامة والخوض في عواملها وانواعها ومعرفة مستويات التنمية وتأثيرها على الوسط الحضري ومساهمتها في اقتصاديات الدول وهذه المحاضرات موزعة كالاتي:

المحاضرة الأولى: مدخل للتنمية

المحاضرة الثانية: مؤشرات التنمية المستدامة

المحاضرة الثالثة: استراتيجيات التنمية المستدامة

المحاضرة الرابعة: الجزائر والتنمية المستدامة

المحاضرة الخامسة: تحديات الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

المحاضرة السادسة: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي

المحاضرة السابعة:التنمية الإقتصادية

المحاضرة الثامنة :علم إجتماع التنمية

المحاضرة التاسعة:إستراتيجيات إدارة النفايات

المحاضرة الأول:

مدخل للتنمية

المحاضرة الأول: مدخل للتنمية

التنمية المستدامة هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع اعلي وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل وجزئي وشيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل.

1- مفهوم وتطور التنمية

إن استعراض تاريخ التنمية ومراحلها منذ القدم ما هو إلا باهتمام بالغ في تقديم سلسلة من المعلومات المتكاملة وسرد جميع فصولها حتى يتسنى لنا استكمال ما بدؤه إسلافنا.

1-1- مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا) التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي (، وحتى عندما ثارت مسالة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث "Modernisation" أو التصنيع Industrialization.

فمفهوم التنمية برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

[1] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 140، 141.

والتنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية الاجتماعية والفكرية.

ويظل تعريف التنمية دوما مرتبطا بالخلفية العلمية والنظرية والسياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف فعلى سبيل المثال فان علماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها: "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاجالاقتصادي والدخل القومي والأسري...»، في حين يرى علماء علم الاجتماع أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة.[1]

بينما نجد علماء علم السياسة يعرفون التنمية أنها عملية إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات كذلك علوم البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية على البعد البيئي والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث.[2]

1-2- تطور التنمية :

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام تم التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذه المراحل هي:

- التنمية بوصفها رديف للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر ،2017، ص ص 66،67.

[2] المرجع السابق، ص66-67.

المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات استراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادراتويعد نموذج والت روسو المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير)

- التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط. ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد تام". وأصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفا"، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.[1]

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيبرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع فالتنمية في دولة ما في نظر هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ومن هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار.[2]

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب

[1] الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية ،1993،ص36.

[2] مرجع سابق، ص 36.

الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني .وتشمل هذه التنمية على نوع أفضل من التعليم ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة وحريات فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء.

- التنمية المستدامة: منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور الأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر الأول مرة عام1927. للتأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها من خلال نشاط اقتصادي يتمتع بإرادة مستدامة من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الإضرار بموارد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك الموارد.[1]

2- الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، فالدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، ولكن التنمية المستدامة كمصطلح فعدد قليل نسبيا سمع به قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حيث ارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية وذلك من خلال اللجان والمؤتمرات التي مهدت الطريق لظهور فكرة التنمية المستدامة.

2-1- تعريف والتطور التاريخي لتنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني والتي تهدف إلى المحافظة على البيئة التي نعيش فيها لذا كان هدفها الرئيسي منها هو إجراء تغيرات في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

[1] أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص ص 45 ،46.

●تعريف التنمية المستدامة يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية والمستدامة، ومنه قبل أن نتطرق لمفهوم التنمية المستدامة سنتطرق إلى:

التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى، يقال: أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميا. التنمية.

اصطلاحا: يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة.[1]

وكما عرفها أيضا "عاطف غيث" أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[2]

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه واستمراريته.

ومن منطلقنا هذا يتبن أن للتنمية المستدامة عدة تعاريف واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية نوجزها فيما يلي:

تعتبر رئيسة وزراء النرويج Groharlem Brundtland أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.[3]

[1]فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 21-20 ماي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2013ص03.

[2]قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان،2013، ص25.

[3]الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2007،ص 14.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن".

كما أن تقرير ريو دي جانيرو حسب جدول أعمال القرن 21 عرف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.[1]

أما G Wackerman يرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل " توطيد العلاقة بين حاجات التنمية الاقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداما إلا إذا كان استغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر ".[2]

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بعبارات تقنية على أنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهية الأجيال القادمة.[3]

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

الجانب الاجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

الجانب البيئي: يعرف التنمية المستدامة بأنها: "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة الحفاظ على يد ثابت غير متناقص من الموارد مع الطبيعية".

الجانب الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد على أن لا يقلل من الدخل

[1]Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie.2009.P10

[2]Gabriel Wackerman, 2008, le développement durable, édition ellipses, Paris ،P 31

[3]Policy brief, sustainable development critical issues,OECD,2001,p

الحقيقي في المستقبل. كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل اشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي.

الجانب التكنولوجي: عرف التنمية المستدامة بأنها " استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق الاستقرار .[1]

واستخلاصا من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن الوقوف على أن التنمية المستدامة ترتكز على مسالة الاستغلال المثل للموارد، لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية ويكون هدفها الأساسي متمثلا في حماية البيئة، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية التكنولوجية والبيئية.

2-2- السياق التاريخي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاهية الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:[2]

- 1950: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union international pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد

[1] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2012 ،2013، ص24.

[2] عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2015، ص15.

أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

- 1968: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- 1972: انعقاد مؤتمر ستوكهورم وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- 1979: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- 1980: الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- 1987: في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" " Our Common Future" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية HARLEM BRUNDTLAN أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- 1989: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها150 دولة.
- 1992: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل.
- 1997: اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- 2002: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو +10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.

- 2005: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.
- 2007: خلال الفترة الممتدة بين 03–14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.
- 2009: بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" سنة 2009، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.
- إذن يمكن القول بأن التنمية المستدامة، النموذج التنموي الجديد لم يكن وليد الصدفة، وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات ويعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة.

2-3- أهداف التنمية المستدامة

ترابط هذه أهداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به بحيث وتغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى الى تحقيق مجموعة منها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- **تحسين نوعية الحياة**

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، واقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية

الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.[1]

- **احترام البيئة الطبيعية**

التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.[2]

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[3]

- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية**

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الانسجام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

- **. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة

[1] جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي ،1426، ص 61.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2013 ص72.

[3] شيلي إلهام، دور استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص ص 68-69.

المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.[1]

- . إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.[2]

3- خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نورد بعضا منها: تنمية شاملة أو متكاملة

- تنمية مستمرة.
- تنمية متوازنة.
- التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
- التنمية الرشيدة دون سوء او إسراف استخدام أو استغلالها.
- التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.
- الرابط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص.

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

- تختلف عن التنمية بشكل عام بكونها اشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عدد 26 جوان 2010، ص

[2] شيلي إلهام، مرجع سابق، ص 69.

الرفاهية الاجتماعية لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتدخل الابعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

- تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال وبين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية مما يسهم في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو اجتماعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان.

- تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث انها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة او التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات والموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.[1]

4- مبادئ ومستويات التنمية المستدامة

توجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة بالإضافة إلى مستوياتها التي سنتطرق إليها في هذا المطلب بالتفصيل. الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة مع نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبنها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على 10 مبادئ والتي هي في مجملها تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في التصور الجديد وهذه المبادئ هي:

أ. تحديد الأولويات

إن خطورة المشكلة البيئية وندرة الموارد المائية أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذ تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.[2]

ب. الاستفادة من كل دولار

[1] مرجع سابق،، مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت، 102..

[2] center for environment education, sustainable development an introducathon, 2007,p21

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية عن كمية بدأت التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة (التشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.[1]

ج. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونضرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع..

د. استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك :

حيث أن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج[2].

هـ. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

و. العمل مع القطاع الخاص

ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

[1] خبابة عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص04.

[2] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000، ص 80.

ز. الاشتراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على تحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

ح. توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل:(الحكومة، القطاع الخاص، منضمات المجتمع) لتنفيذ تدابير وإجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

ط. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

فبوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة.[1]

ي. إدماج البيئة من البداية

أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك يحل المشكلة من أساسها أي قبل وقوعها لأن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية المراد إنشاؤها.[2]

5- مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش لدى عديد المفكرين، لذا فمن الأجدر التطرق لهما في الآتي:

- **الاستدامة القوية**

[1] سابق، خبابة عبد الله، ص06.

[2] شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص.88

تعني فكرة الاستدامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية. إن الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (الإنسانية) على المدى البعيد، لن يكون إذا هناك ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العادية والطبيعية. والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي، أو تكنولوجي) فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدا، فهي تعد مكملة لبعضها البعض لا بدائل.[1]

- **الاستدامة الضعيفة**

على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت. رأس المال (الطبيعي + التكنولوجي + بشري + مالي) ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني أن هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير متجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على حلول لمشاكل نفاذ الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه.

الأعلى دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات لرأس المال تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية والموارد المتاح.[2]

6- أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها، فلقد واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ولكن وجدت لها حلول لتفادي الصعوبات، وسنبين أيضا علاقتها بالمحاسبة البيئية.

[1] مؤيد عبد الله حامد، البيئة والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص128.

[2] رياض ربعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص29.

- **أبعاد التنمية المستدامة:**

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

❖ البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتهاعلى الاستيعاب مستقبلا.

قاعدة المدخلات: وتشمل

- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.
- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

❖ البعد الاقتصادي:ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما البلدان الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات

[1] نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2012، ص ص ص19، 20.

المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال OECD أعلى بعشر مرات في المتوسطمنه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- المساواة في توزيع الموارد
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.

❖ البعد الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع

القرار .

- ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:
- تثبيت النمو السكاني.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- دور المرأة.
- الصحة والتعليم.
- حرية الاختيار والديمقراطية.

الشكل رقم (3) : يوضح أبعاد التنمية المستدامة

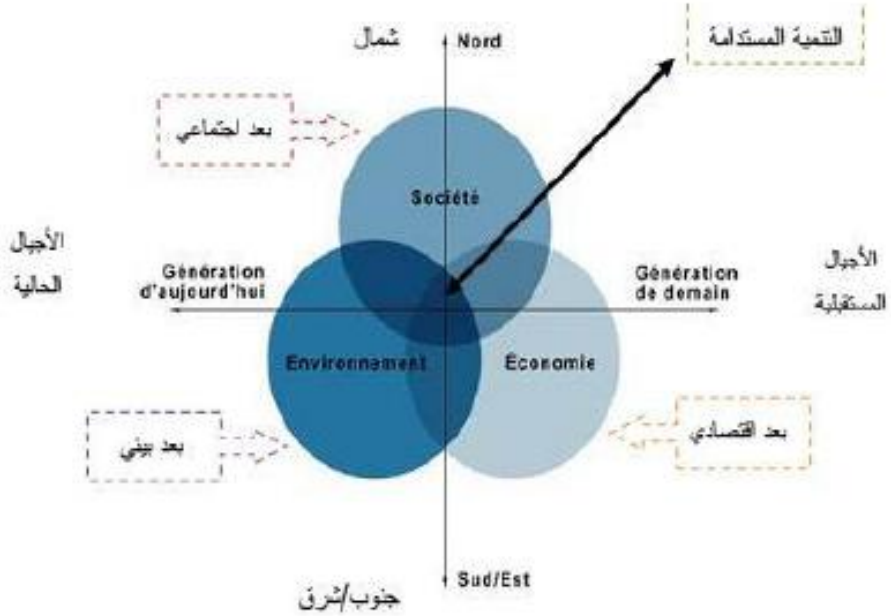

المصدر مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص53.

المحاضرة الثانية:

مؤشرات التنمية المستدامة

تمهيد:

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها و متابعة تغيراتها وتوجهاتها، كما ان مثل هذه المؤشرات من شانها إن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية هي الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليها تعريف التنمية المستدامة التي نوجزها فيما يلي:

1 – المؤشرات الاقتصادية

أ البيئة الاقتصادية: هي أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة وهي كالتالي[1]:

الأداء الاقتصادي : ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

التجارة: يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

الحالة المالية: وتقاس عن طريق قمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

صادرات السلع والخدمات / إرادات السلع والخدمات: يقاس هذا المؤشر الميزان التجاري القدرة التجارية للبلد. أنماط الاستهلاك والإنتاج من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية:

استهلاك المادة : وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية.

استخدام الطاقة: وتقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات (سيارة طائرة، مواصلات عامة....).

إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.[1]

[1] مرجع سابق، عمارة نورة، ص 35.

2- المؤشرات الاجتماعية

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب المحاور التي تتناولها في: [2]

مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المجال في الأوجه التالية:

معدل البطالة : وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى جموع القوى العاملة.

مؤشر الفقر البشري : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مقسم إلى ثلاثة أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يملكون ولا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال الذين دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

السكن: حيث أن يتوفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة ويقاس عادة بنسبة مساحات في الأبنية لكل شخص.

الصحة العامة : إذ هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ومن المؤشرات المعتمد عليها في هذا الجانب:

حالة التغذية : ويقاس بمعدل الوفيات تحت خمس سنوات والعمر المتوقع لدى الولادة.

الإصحاح: وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وموصلون بمرافق تنقية المياه.

الرعاية الصحية :وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والسلام الاجتماعي يعتمدان على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من السكان.

---

[1] شراف براهيمي، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها الملتقى الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008، ص 54-55.

[2] مرجع سابق، ص 53.

القضاء على الانفجار السكاني : ويقصد به ازدياد عدد السكان بوتيرة سريعة وغير مرغوب فيها لأنها لا تتفق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية، ويعتبر القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة.

التعليم : والذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة وهو عملية مستمرة طوال العمر، وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة أجندة القرن 21 حيث أن التعليم هو من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، ويعتبر مستوى التعليم مؤشرا هاما في معرفة درجة تقدم دولة ما اقتصاديا واجتماعيا.

3- **المؤشرات البيئية**

وتحتوي على النقاط التالية:[1]

أ. الغلاف الجوي : هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب. الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأشجار.

التصحر ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

ج. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تتمثل فيما يلي:

المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

[1] مرجع السابق، ص 54.

مصائد الأسماك وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

د. المياه العذبة: تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستترافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية

هـ. التنوع الحيوي: يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

الأنظمة البيئية : تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

الأنواع البيئية : يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

المحاضرة الثالثة

استراتيجيات التنمية المستدامة

تمهيد:

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلى وحتى الإقليمي وقد تحولت استراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض

1. ماهية استراتيجية التنمية المستدامة وأهم مزاياها:

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالاستراتيجية لتعدد تصورات واتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي مجموعة من التعاريف والمزايا تمس الجوانب المختلفة للاستراتيجية.

1-1. تعريف استراتيجية التنمية المستدامة

للاستراتيجية مفاهيم عديدة تناولها العديد من الباحثين والمتخصصين في الشؤون الاستراتيجية، ونظرا لهذا التنوع من الصعب تعريف تقديم دقيق ومحدد للاستراتيجية، وفيما يلي سنقدم مجموعة من التعاريف تحدد أصل

كلمة استراتيجية.

أ.مفهوم الاستراتيجية

تستمد كلمة استراتيجية جذورها من الكلمة اليونانية Strategos والتي تعني الدهاء في المناورة العسكرية لتضليل أو المبالغة أو المفاجأة للعدو لتحقيق النصر.

وظهر مصطلح الاستراتيجية في القرن التاسع عشر على يد ممارسين في العلوم والفنون العسكرية، وانتقل المصطلح في القرن العشرين من ذهن القادة العسكريين إلى الدراسات الأكاديمية وبدء مرحلة جديدة من التنظير والتوثيق لهذه الوسيلة أو الأسلوب والمقصود بالاستراتيجية هي الخطة التي تقوم بوضعها للتكيف مع العلم المحيط بنا حتى نتمكن من المحافظة على سير العمل أو تعرف على أنها مجموعة القرارات والنشاطات المتعلقة باختبار الوسائل والاعتماد على الموارد من اجل تحقيق الهدف.

مما سبق ذكره نجد أن الاستراتيجية إما تخطيطا أو مجموعة قرارات، وهذا ما يعبر عن وجود خلط أو تشويش بين الاستراتيجية، التخطيط والقرار، فالقرار هو اختيار بديل من بين مجموعة بدائل، أما التخطيط فهو الإعداد المسبق لفعل كفؤ باتجاه تحقيق الهدف المحدد[1].

ويشمل التطور الحاصل لمفهوم الاستراتيجية الأبعاد الأساسية المكونة لها، فهناك العديد من الباحثين من ساهما في تحديد أبعاد الاستراتيجية سنوضح مضامينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : يوضح مجموعة من الباحثين الذين قدموا أبعاد لإستراتجية [2]

الباحثين	أبعاد االستارتيجية
Litterer	–الانسجام والتواف مع متطلبات البيئة –الملائمة وفقا للموارد والإمكانات المتاحة –درجة القبول بالمخاطرة –تواف الاستراتيجية مع الأف الزمني –مدى القابلية على العمل)إمكانية التطبي .(
Hax	–توحيد وتكامل منس لنمط القرارت وصناعتها. –الوس ائل الأس اس ية للغرر او الغاية الأس اس ية والاهدا بعيدة المدى والشاملة. –تحديد المجال الأساسي او القطاع الأساسي للمنافسة. –الاستجابة للفر والتهديدات الخارجية والقوة والضع الداخلية.
Porter	➢ اختيار مجموعة من الأنشطة التي تختل عن أنشطة المنافسين. ➢ الوضع الاستراتيجي الفريد. ➢ الملائمة بين الأنشطة فالتنسي يضمن بقاي الميزة التنافسية وديمومتها.

[1] نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الاعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة /2016-2017، ص ص 3 ،5.

[2] السابق، ص5. مرجع

Mintzberg	-احتواي الاستراتيجية الفعالة على 3 عناصر أساسية تتضمن: • الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها • أهم الأس اس يات لتي توجه النش اط او تحد منه س ياقات النش اطات ال رئيسية التي تضمن تحقيق الغايات المطلوبة. -وجود عدد من الاس رتراتيجيات المرتبطة مع بعض ها البعر وتدعم أحداهما الأخرى.

ب. مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة:

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومشاركة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي. وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعليه من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها "مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث ما يتعذر ذلك، لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة إذا لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها [1].1-1-2: مزايا استراتيجيات التنمية المستدامة

يمكن القول بان الاستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا من خلال:

- تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة

من خلال

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التيترتكز عليها.

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إرشادات الإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002، ص ص12-14.

- تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة.
- تحديد الخيارات وتقييمها الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وما إلى ذلك بهدف تناول المسائلذات الأولوية.
- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من ظواهر معينة كالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية.
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

- تخصص الموارد بطريقة أكثر جدوى

من خلال:

- تسيير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية وذلك استناد إلى أولويات تحدد نتيجة لعمليات تشاركية.
- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها.
- تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها على أساس أكثر إنصاف عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.
- تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة مثل الإفادة من الموارد والأراضي وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

- حل النزاعات

من خلال:

- المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع الإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح
- تسيير عملية فهم الأهداف المخالفة والمتناقضة أحيانا عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب
- وخسائر.
- تحديدا كميا ما ينجم عن كل منها المكاسب والخسائر، وتوضيح التنازلات المبادلة في هذا المجال.

إضافة إلى بعض المزايا:

أ. تبنى القدرات البشرية والمؤسسة

ب. المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات

ج. توضيح الأهداف والوسائل على حشد القدرات وصونها والاحتفاظ بها.

2. الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات واطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغياتخاذها .

2-1خلق ثقافة التنمية المستدامة:

ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

2.2.إضفاء الطابع المؤسسي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسة، وينبغي إلا ينظر إليها بوصفة عملية مخصصة لهدف معين، أو إنها مهمة تنفيذ لمرة تنفيذ لمرة واحدة فقط و ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في الساسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ومن الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة وما يناط بها من مسؤوليات مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمسائلة بهدف مواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

2-3 وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ

تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساس

بإدارة العلاقات، وتتطلب في الكير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة فان تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

2-4 تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات والقدرات الموجودة والأمور التي تستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظاميكما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو السالب[1].

3. الاستراتيجيات والنماذج المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

أدبيات التنمية المستدامة تضمنت العديد من النظريات، إذ تبنت الجزائر بعض منها على غرار الدول النامية مناشدة بلوغ مستويات أعلى من التنمية والوصول إلى التنمية المستدامة، من أهم هذه الاستراتيجيات .[2]

3-1. استراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

3-1-1. استراتيجية النمو المتوازن:

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى استراتيجية النمو المتوازن، أين يؤكد البرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاق من بعض قطاعات الاقتصاد لوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع الاقطاعات أخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح و من أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح اكبر وأسرع وقت ممكن، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها

[1] مرجع سابق سايح ،بوزيد ص ص315،316.

[2] كربالي بغداد، حمداني محمد استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر – مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة، وهران، 2010، ص 13.

الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة الاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

3-1-2 استراتيجية التنمية القطبية : frannoisperoux:

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن ان ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا انه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى اقطاب النمو ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شانها تهيئة المناخ الملائم الانتشار كافة أثار هذه الأقطاب الاستراتيجية وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثارا سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.

3-1-3. استراتيجية الصناعات التكاملية:

يركز G.D.DEBERNIS في استراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية وفقا لهذه الاستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية الاقتصاد الوطني ويعرفها دويرنيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتهاالأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة فى التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية على أساس هذه الاستراتيجية فان عملية التكامل الصناعي على أساس اختبار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب صناعات الآلات والمعدات الصناعات الكيمياوية، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية.

تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك وتوافر الموارد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي الجزائر انتهجت هذه الاستراتيجية خلال مرحلة الستينات والسبعينات من اجل التنمية الشاملة، إلا انه وجهت لهذه الاستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها:

أ.الاستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ضل التقلبات المستمرة الأسعار النفط وسعر صرف الدولار .

ب. الاستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تبين عكس ذلك، زيادة على عدم وجود إرادة سياسة تدعم هذه الفرضية، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند أعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموي للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فان البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة والجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.

4. الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة

هناك العديد من الخيارات التنموية الممكن تبنيها إلا انه تبقى من أهمها:

4-1. محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية، المكاسب التي لا يمكن بلوغها دون إعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد صار يعرف بالاقتصاد المعرفي economyknowledge أين تشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية ومنه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة. لذا فان المعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، يمكن تبيين هذا الدور من خلال السيرورة الموالية.

4-2 الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة:

ما يمكن الإشارة إليه هو أن إفريقيا تجتذب ادني المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنتا المناطق الأخرى من العالم، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير والتي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ثلاثة

أسباب رئيسية:

أ. التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العديد من البلدان الإفريقية، لم تدرج العلوم والتكنولوجية والإبداع في صميم استراتيجيات التنمية.

ب. انعدام التنسيق والترابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث، أين نسجل معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز على رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة ورأس المال البشري.

ج.انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال اتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الاستشارية المالكة للمعرفة والمخابر العالمية. على هذا الأساس فإننا نسجل العديد من الآثار الايجابية المباشرة على التنمية المرتبة عن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، منها دفع أجور مرتفعة للباحثين وحاملو الشهادات العليا، الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محليا، نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر بما يتماشى والقدرة الشرائية للموطنين [1].

أما من بين الآثار الايجابية غير المباشرة نذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية زيادتا على استحداث حقول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية وإنشاء تكتلات للبحث والتطوير، كما أن هناك اثارا جانبية على المنتجات التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها وتقوم بإكمال هذه المهمة لمؤسسات وطنية.

بالمقابل فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة زيادة على إمكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية، اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة، واحتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية، ولاسيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد. وان تطوير لمهرات والقدرات الإبداعية والمحلية عامل أساسي ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضا الاستفادة من ذلك الاستثمار. كما أن درجة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة والإبداع تتوقف أيضا على درجة اندماج الشركة عبر الوطنية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث، بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام.

[1] مرجع سابق، ص ص 14 ،15.

لهذا فان السياسات الحكومية الايجابية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة للاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه.

4-3 سن قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة:

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال لتهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والدي يهدف إلى:

أ. إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات السكان ووسائل التنمية.

ب. مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.

ج. المحافظة على البيئة وتثمين البيئية.

د. وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

هـ. دمج البعد المغاربي والمتوسطي.

و. ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.[1]

[1] مرجع سابق، ص ص،16،17.

المحاضرة الرابعة:

الجزائر والتنمية المستدامة

محاضرة الرابعة: الجزائر والتنمية المستدامة

1/تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلف من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها يوجد الآن لدى العديد من الدول، وكذلك المنظمات والوكالات دولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه التجارب.

1/1.بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التجارب الناجحة لبعض دول العالم في التنمية المستدامة كالتجربة الكندية والتجربة البلجيكية والاستفادة منها في التجربة الجزائرية ومنها[1]:

1/1/1. تجربة كندا

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت، إلى الوضع استراتيجية للتنمية المستدامة ففي 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كذا الخضراء للبيئة السليمة وأبدت الحكومة فى عام 1195 نهجها التعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة وأعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئية وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام.

وقد وضعت وزراء البيئة في كندا الاستراتيجية الأول للتنمية المستدامة وثم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل 1997 وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئية في تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع، وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل وقادة إلى عدد من المنجزات المهمة. وقد تم الاسترشاد بثلاث مفاهيم أساسية لإعداد الاستراتيجية التنمية المستدامة (2001/2003هي):

- الالتزام بنوعية حياة أفضل.

[1] سايح بوزيد دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة2013-2012، ص 115.

- اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار .
- الالتزام بالإنصاف.

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية للإدارة استراتيجية التنمية المستدامة تمثلت بالآتي:

- استخدام نهج متكامل.
- العمل معا .
- استخدام حزمه من أدوات السياسة العامة.
- القيادة عن طريق توفير القدوة.
- زيادة مراعاة البيئة في عملية الحكومة.

2/1/1: التجربة البلجيكية

بدأت بلجيكا في التسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنميةالمستدامة بان لها خمسة أبعاد هي:

- العدالة في التعامل معالأجيال.
- إحداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- المبدل الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي ومواجهتها).
- مبدأ المشاركة.

وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الآتية:

- القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- حماية الغلاف الجوي التغير المناخي واستنفاذ الأوزون)
- النظم الايكولوجية البحرية المواد الخطرة والصيد المفرط والتغيرات في أنماط الاستهلاك)

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع الاستراتيجية وتنفيذها وهده المشكلات هي:

- عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.
- غياب بعد النظر، مما أدى إلى قلة عدد الأهداف الوسيطة أو انعدام سبل تحقيقها.

- عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.

عدم الاعتبار الكافي لجوانب المرتبطة بالآثار طويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.

2.1. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو لاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئةوفق مقتضياتها.

1/2/1: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة باعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البيئية والاجتماعية، وفيما يلي تحليل لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات:[1]

- المؤشرات البيئية

إن الوضع البيئي السائد السابق أدى إلى التفكير بجدية في المسائل البيئية وتهيئة الإقليم وتسيير المدن الذي أدى إلى الخروج بتقارير وطنية لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000، وأقره مجلس الوزراء في 12 أوت 2001 وكان هذا التقرير ثمرة تشاور وتبادل مختلف الآراء بين عدة أطراف من فروع وزارية ذات طابع بيئي، جامعات دراسات وغيرها، وقام هذا التقرير بتشخيص ثلاث محاور

أ. الوصول إلى التحديد بدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.

ب. اكتشاف الثغرات والنقائص في السياسات العامة المتبعة.

ت. التأكيد على العجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية.

[1] محمد طاهر قادري، اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 35،36.

واستنادا إلى الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها من اجل تعزيز سياسة وطنية تتبع التنمية المستدامة كنموذج تنموي شامل كان من الضروري وضع إطار قانوني وتشريعي يكمل الاستراتيجية الوطنية، فكان ذلك من اهتمامات المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية.

وفي إطار دعم السياسة الوطنية من اجل التنمية المستدامة، ظهرت عدة مؤسسات متخصصة تهتم بالمسائلالبيئية، التكوين والأمن البيولوجي، نذكر أهمها:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية للنفايات والأمن البيولوجي
- الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

وفيما يلى نستعرض أهم المؤشرات البيئية:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية : يساهم فى خلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل الفلاحة تلعب دورا هاما في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويهدف إلى إعادة الحياة في المناطق الريفية وبالخصوص المناطق المعزولة والمهشمة.

وفي مجال دعم البيئة الفلاحية، تم إنشاء الصناديق التالية :[1]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق السهلية والرعوية.

ب. الغابات تطور معدل المساحات الغابية في الجزائر ليصل إلى 22 المطلوبة للتوازن البيئي بهدف إعادة الإرث ألغابي، مخطط وطني للتشجير، تم وضعه منذ عدة سنوات، ويهدف إلى إدخال أنظمة اقتصادية فعالة، تسمح لسكان الريف من تحسين مداخيلها وظروف معيشتها، تدخل في إطار تنمية فلاحة الجبال، تقسيم الأراضي ومكافحة التصحر.

[1] أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر، 2008، ص ص 77 78.

ج. مكافحة تلوث الهواء من خلال إنشاء مراكز مراقبة نوعية الهواء، وبرامج لإزالة التلوث، وفي هذا الإطار تم تدشين شبكات سماء صافية مراقبة الهواء في الجزائر، بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته 36.6 مليون دولار).

كما بادرت مؤسسات توزيع المحروقات الى توزيع الخضراء البنزين بدون رصاص) في أكثر من نقطة بيع موزعة عبر كامل التراب الوطني، مما يساعد على تخفيض نسب الغازات المنبعثة من السيارات ووسائل النقل الاخرى.

- المؤشرات الاقتصادية: تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار إن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية وتتمثل إجمالا في الاتي:

أ. مؤشرات اقتصادية و مالية شهد الاقتصاد الوطنى تطور ايجابى فى المؤشرات المالية والاقتصادية بداية من سنة 2006، إذ تدل الأرقام وميزانية الدولة لسنة 2008 على أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لازال قائما، ويحظىبالأولوية لما يحتويه من مشاريع واستثمارات عمومية ذات أهمية وانعكاسات ايجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبعد المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي خصصت له 7 مليار دولار، حضي برنامج دعم النمو بمبلغ 55 مليار دولار، كما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 والذي يدرس فيه اثار الازمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي نموا ملحوظ في الجزائر سنة 2008 مقارنة بسنة 2007

وبشأن مساهمة الاستهلاكي في ارتفاع الناتج الداخلي الخام أكد البنك العالمي أن الاستهلاك الخاص والاستهلاك العمومي ارتفعا بـ 1.9% % و 1% خلال سنة، مقابل 0.5 و 0.6% في سنة 2005.

- فائض تجاري 14.3 مليار دولار نهاية جوان 2007.
- وصول رصيد صندوق ضبط الايرادات البترولية الى مستوى يفوق 40 مليار دولار سنة 2007.

انخفاض حجم الديون الخارجية الجزائرية سنة 2007 الى 5.1 مليارات دولار مقابل 5.47 مليارات دولار سنة 2006.

- احتياطي الصرف قدر بـ 140 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008 أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في نهاية 2007.
- توليد النفايات وادارتها : متابعة ومراقبة الاستثمارات الصناعية من بداية الدراسة التقنية التي تحدد مدى تأثير المشروع على البيئة، وهذا في مجالات مراقبة نوعية النظام البيئي، تسيير وتقليص المواد الصناعية الخطرة، ترقية التكنولوجيات التطبيقية وتنمية التكوين المتخصص في البيئة.

ومن اجل تحسين تسيير النفايات الصناعية، ومكافحة التلوث الصناعي ولهذا تم استثمار مبالغ كبيرة من

طرف الدولة عن طريق تفعيل البرامج التالية:

- سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء.
- مخطط تهيئة الساحل.
- عقود الاداء لعدة وحدات صناعية ملوثة.
- البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

ب. الاجراءات الضريبية : لقد تم في قوانين المالية لسنة 2000 إلى 2005 اضافة ضرائب جديدة متعلقة بحماية المحيط والبيئة، هذه الاجراءات كانت تخص النفايات الصلبة العوامل الصناعية والانبعاثات الغازية، وتتمثل فياضافة رسوم على كل من:

- رفع النفايات المنزلية.
- تخزين نفايات نشاطات العلاج.
- عدم تخزين النفايات الصناعية.
- التلوث والمحروقات والرسوم على المياه الصناعية المستعملة.

2. المؤشرات الاجتماعية

أ. التعليم: يعد التعليم في الجزائر اجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الاطفال البالغين سن التمدرس حيث وصلت نسبة التمدرس الى 96.8%

حيث ادى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس الى تخفيض الأمية بالنسبة للرجال والنساء إلى نسب أقل، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 430 مليار دينار لسنة 2008.

ب. معدل البطالة: يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

حيث قدرت نسبة البطالة لدى الشباب من القوى العاملة في عمر من 15الى 24 سنة حوالي 39% في سنة 1990، ومثلث نسبة الاناث حوالي 14% لنفس السنة.

كما نجد أن نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللحد من هذه الظاهرة تم اعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول أهداف الالفية للتنمية، وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع اسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتجدر الاشارة الى التقدم الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، وفي حين يعرف انخفاضا في المناطق الحضرية، غير أن التحول الديمغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل.

3/1: استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة:

قامت الوزارة المكلفة بحماية البيئة بإعداد مخططا وطنيا لنشاط البيئة والتنمية المستدامة يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى استراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة.[1]

1/3/1: محاور الاستراتيجية الوطنية:

[1] يحي وناس الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، ايام 19-21 نوفمبر 2006،ص 28.

تتموقع هذه الاستراتيجية ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 كان من الضروري أن تشرع الجزائر فى بناء استراتيجية وطنية للبيئة تمتد لعشرة سنوات تدور حول المحاور التالية:[1]

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.

2. الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه الأراضي الفلاحية والتنوع البيئي.

3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات عمليات التطهير لمختلف الشبكات. أما من حيث المبادئ الخاصة بهذه الاستراتيجية فهي تقوم على المبادئ التالية:

أ.إدماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.

ب. وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.

ج. اعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات المادية بالبيئة، وتحميل الملوث مسؤولية التعويض بدفع جميع التعويضات وإزالة كل المخاطر والمضار الماسة بالبيئة.

2/3/1: أهداف الاستراتيجية:

من خلال تحليل أسباب العوامل المتداخلة في حدوث ظاهرة الأزمة الايكولوجية للبلاد، تتضح لنا شاسعة وخطورة المشاكل البيئة في الجزائر، هذه المشاكل تؤثر على صحة ونوعية النمط المعيشي للسكان، كما تؤثر على إنتاجية واستمرارية الرصيد الطبيعي، وكذلك مرد ودية استعمال الموارد وطبيعة المنافسة الاقتصادية عموما. لذلكحددت الأهداف العامة الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل إجمالا في أربعةأهداف كبرى تتمثل فيما يلي:[2]

1. تحسين صحة ونوعية المواطن يتحقق ذلك بواسطة:

[1] قادري محمد الطاهر التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسين العصرية 2013، ص283 .284

[2] يحيى وناس، مرجع سابق، ص 29.

- تهيئة المساحات الخضراء.
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية وإدارة البيئة.
- تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي

المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين منجاته ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق ما يلي:

- زيادة مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية.
- التوزيع العقلاني للموارد واعتماد تكنولوجيا إنتاج واستعمال أكثر ملائمة.
- توضيح الطبيعة القانونية للعقارات أي حق الملكية واستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية.

2 تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية من خلال:

- عقلية استعمال الموارد الأولية الصناعية.
- عقلنة استعمال الموارد الطاقوية.
- تحويل وإغلاق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مرد ودية مالية.
- . تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج.
- . تحسين صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات وترقية التكنولوجيا النقية.
- حماية البيئة الشاملة من خلال:

أ. حماية الواحات من النفايات المنزلية

ب. بدء تنفيذ مخطط النشاط الوطني لمكافحة التصحر

ج. وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

3. المحافظة على الرصيد الطبيعى وتحصيل :مردوديته وذلك من خلال:

- توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة او الرعي (سواء كانذلك قصد التملك او الاستعمال الذاتي).
- الاستعمال العقلاني للموارد المائية واختيار أنجع لتكنولوجيات في عمليات الانتاج.

- الوصول الى تحقيق هدف الامن الغذائي المنشود.
- تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المحمية.
- المحافظة على المناطق الساحلية وتكييفها والاعتناء بها.
- تعيين إطار قانوني يمكن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي من اجل تحقيقي التنمية المستدامة.
- تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق العمالة محليا (خاصة في الريف قبل انتقالها الى المدينة فتزيد من تراكم الوضع).
- تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق العمالة محليا (خاصة في الريف قبل انتقالها الى المدينة فتزيد من تراكم الوضع).

- تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

4. المحافظة الشاملة على الاقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة، والمناطق المتهيئة والمخصصة للتنمية المستدامة. المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة ارتفاع مستوى المياه المالحة).

5/ تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية:

من المنتظر أن تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع الركائز الأولية للتنمية المستدامة، وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في

1. ادماج حقيقة الاقليم في الاستراتيجية التنموية للبلاد قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
2. وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخربة لها، والتحكم في لنمو الناتج من النشاطات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

6: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

لقد أصبحت البيئة ومشكلاتها ذات طابع عالمي من حيث الآثار المترتبة عليها هذا ما جعل المجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية والأطر السياسية، هذا ما يظهر جليا من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئية من التدهور والتنمية المستدامة ، ومن بين القضايا الأساسية التي طرحت قضية تأكل طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، ومشكلة التصحر وهذا ما جعلنا نحاول من خلال ما سيأتي تناول أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر وهي:[1]

1/6 اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ

تهدف هذه الاتفاقية إلى الوصول وفقا لأحكام متفق عليها وذات صلة إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفئية في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من طرف الإنسان في النظام المناخي وينبغي الوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية لإعطاء فرصة للنظام الايكولوجية بان تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ فتضمن بذلك عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتمضي قدما نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة.
- انجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة ويتم هذا بمشاركة عدة قطاعات.
- القيام بدراسات حول الآثار المحتملة لناتجة عن التغيرات المناخية.

7/حماية طبقة الأوزون

إن تناقص تركيز الأوزون في طبقات الجو العليا يمكن أن يصل إلى الأرض بقدر أكبر من الأشعة البنفسجية، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى الإصابة بالعديد من الأمراض والأضرار البيئية وقد ازدهر هذا التعاون نظرا لتفهم الدول المتقدمة للمشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية.

[1] التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ التصفح، 18/04/2018، متاح على – www.benhasine.over(2018/03/23)blog.com/article

وقد تمثلت مهام مكتب الأوزون الجزائري فيما يلي:

- تشخيص مستعملي المواد المضرة بطبقة الأوزون من اجل مساعدتهم لتطوير مشاريع تستعمل التكنولوجيا البديلة.
- القيام بحملات إعلامية من أجل تحسين الرأي العام بالمشاكل البيئية المرتبطة باستعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.
- اقتراح إجراءات تنظيمية تمس تطوير وانطلاق عمل بروتوكول مونتريال.
- خلق الاحتكاك بين الهيئات الوطنية والدولية المعنية بهذا البرنامج.
- اقتراح الرسوم الجمركية وإجراءات تشجع على الإقلاع على استعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.
- تشجيع استعمال إشهار لا تسيء لطبقة الأوزون ولا تستعمل المواد المضرة بطبقة الأوزون.

9: التنوع البيئي:

يعد التنوع البيئي أساس التنمية المستدامة ومصدر الأمن الاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة، فهو يشمل كل أنماط الحياة والأنظمة البيئية وهو بذلك يوفر موارد عديدة كالأغذية والموارد الأولية والتنوع النباتي والسلالات الحيوانية التي تحتاجها الزراعة.

ولقد صادقت الجزائر خلال 6 جافني 1995 على اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن اجل تحضير الإستراتيجية وبرنامج عمل في هذا الإطار وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متناول الحكومة مبلغ 335 ألف دولار ودائما في هذا الإطار جاء قانون 2003/10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص من خلال الموارد (42، 41، 40، 43) على العناية بالمناظر الحية الحيوانية غير الأليفة و الفصائل النباتية الطبيعية والوسط الذي يحتضنه وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطنها والأوساط الصحراوية وحماية الإطار المعيشي كما تحويل بعض مناطق التراب إلى مناطق محمية من خلال إنشاء الحظائر الوطنية والمساحات الطبيعية و مناطق الصيد.

1/9: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

لقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة وأهمية تجنيد كل القدرات المادية والبشرية للحد منها، لهذا لعبت الجزائر دورا هاما في انجاز هذه الاتفاقيات من خلال إلحاحها لمستميت بضرورة انجاز إلية تشريعية دولية للتصدي لمشكلة التصحر.

ووفقا للمادة التاسعة لهذه الاتفاقية بدأت الجزائر في إعداد برنامج وطنيا للحد من هذه الظاهرة الذي يرتكز على صيانة وحفظ الموارد الطبيعية والمشاركة العملية للسكان المحليين والهدف من هذا البرنامج هو إعداد استراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وإدماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المحاضرة الخامسة:

التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

المحاضرة الخامسة:التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تعترض مسيرتها وتحول دون الوصول الى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على ارض الواقع، وعلى الرغم من تداخلها واختلافها، فمنها تحديات ذات طابع اقتصادي ومنها ما يمثل تحديا اجتماعيا واخر بيئيا وغيرها من التحديات، وسنحاول أن نعدد اهمها:[1]

1/أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

1/1 ضعف معدل النمو الاقتصادي:

بعد استقلال الجزائر سنة 19962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي. ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي:[2]

- تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، توصيات البنك العالمي جيب تحقيق معدل نمو في حدود 7%.
- تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة.1998-1993ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:
- ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة.
- تشجيع القطاعات البديلة وذات الأولوية كالقطاع الفلاحي والسياحي.

---

[1] قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية "، مجلة les creads du cahiers العدد 61، 2002، ص14.

[2] المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004/2005 الجزائر، ص 120..

- اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.
- تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولي ولظروف الاسواق الخارجية.
- تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه واشراكه في عملية التنمية.
- توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات المباشرة

2/1 تفشى وتصاعد معدلات البطالة

ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة الى تفشي ظاهرة البطالة، واتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا إنها تبقى مرتفعة وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة الى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج اللائق اين يظل اكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد انشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي اصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا كما ان سبب اخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الاحصائيات، يعود بشكل أساسي إلا أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة الى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الانفاق الحكومي، التي يعد الريع من المحروقات مصدر تمويلها والذي يدوره رهين تقلبات الاسواق الدولية

الجدول رقم (3) : يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	27.79	25.98	23.89	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل البطالة%	10	10	11	9.80	10.60	11.90	11.50	11.69	

المصدر : مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة في الجزائر ينبغي وضع استراتيجية شاملة ترعى الاعتبارات التالية:

- تسيير اقل تمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.
- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ضرورة رفع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع مستوى التشغيل.
- اقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3/1 تفاقم حدة الفقر : لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما اتاحه هذه التنمية من تحسين بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة، والزيادة

في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الا انها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من أفراد المجتمع الى مصاف بالدول المتقدمة، بالإضافة ال تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري[1].

والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (4) تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معـــــدل البطالة%	23	21	16	15	13	12	11.5	11.40	11.1

المصدر : الجودي صاطوري التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (16) ، 2016، ص 306.

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر، الا انه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر، وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- ضرورة الاخذ بالحلول الاسلامية للقضاء على الفقر في الجزائر .
- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
- تقوية وتدعيم الادارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر.
- تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.[2]

4/1. التلوث البيئي

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة الا ان تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة اهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب التالية:

- اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية.

[1] مراد ناصر، نفس المرجع السابق.

[2] جودي الساطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات مجلة التواصل العدد 16 ،2016، ص 307.

- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق، قامت الجزائر بعدة مبادرات واستراتيجيات لحماية البيئة ولمكافحة التلوث البيئي حيث تنوعت هذه الاستراتيجية من التحسيسية إلى القانونية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وما يجدر الإشارة إليه ان الحفاظ على البيئة والتقليل من مشكل التلوث البيئي مسؤولية الجميع ولا تقع على عاتق الحكومة فقط وللتقليل منه لابد من:

- غرس ثقافة الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة في مختلف المستويات التعليمية بدءا برسم هذا الوعي على المستوى الاسري، وغرس مسؤولية الحفاظ على المحيط لدى مختلف افراد المجتمع.
- على الحكومة تشجيع المؤسسات التي تحافظ على البيئة.
- تشجيع الباحثين الذين يبتكرون برامج علمية تعالج النفايات المنزلية والصناعية[1].

2: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

بذلت الجزائر جهود معتبرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فقامت باعتماد مجموعة من الأدوات والآليات من أجل حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية، وجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها.

1/2: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت سنة 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة وهو هيئة مكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة، وحل المجلس في أوت سنة 1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة، وفي مارس 1981 قامت بإلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها

[1] مراد ناصر، مرجع سابق، ص 150 وما بعدها.

إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، والتي أعطيت لها تسمية مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE، وفي سنة 1984 تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة، وما الفترة ما بين سنتي 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي سنة 1994 تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتم إنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية، ومن الهيئات التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة في الجزائر نذكر:

1/2/2. المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:

ويعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، وهو يضم إضافة إلى ذلك 12 وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة[1].

2/2/2 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

أنشئت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلوكات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها[2] .

3/2/2 مراقب المهن البيئية

والذي تم إنشاؤه بالتنسيق معدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.

[1] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسين العصرية، 2013، ص281.

[2] عيسى قبقوب، كالي محمد السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتمنراست الجزائر، العدد 13، افريل 2017، ص14.

- المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات البيئية.
- جمعيات بيئية اجتماعية مهنية شبابية نسوية برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر السلوكيات البيئية السليمة.[1]

4/2/42 **نظام شامل للمعلومات**

من خلال وضع نظام معلومات يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، وقد اتجهت بعض القطاعات إلى تبني هذا النظام ومنها الوكالة الوطنية للموارد المائية.

كما استحدث المشرع هيئات إدارية مركزية تعنى بتنظيم وتسيير مجالات بيئية معينة بهدف دعم الاستراتيجية الوطنية للبيئة منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2002، الوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل ، 2002، فضلا عن هيئات متخصصة أخرى منها : الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية 2001، الديوان الوطني للتطهير 2001، صندوق البيئة وإزالة التلوث 2001، المركزي الوطني للتكوين في المهن البيئية المركزي الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نقاء 2002، المفتشيات الجهوية للبيئة ، 2003، المركزي الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المديريات الولائية للبيئة ، 2003، المحافظة الوطنية للساحل 2004، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية 2005، الوكالة الوطنية لعلوم الأرض ، 2006، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم .2011[2]

3/ الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-0 لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الجزائر، الدار الخلدونية لنشر والتوزيع 2016، ص ص 187.188.

[2] نجوى عبد الصمد المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات جامعة باتنة، 2014/2015، ص ص 123.121.

المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر .[1]

1/3. القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992، ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

- تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض، وباطن الأرض".
- إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
- إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2/3. القانون المتعلق بالتسيير الرقابة والتخلص من النفايات:

لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر.

3/3. القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي:

- الوقاية الإشراف والإعلام.
- إعداد أدوات التخطيط.
- ترتيب إجراءات التقنية، جبائية ومالية، رقابية، عقابية.

[1] نفس المرجع السابق، ص، ص187، 188.

حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى–أكثر من 500.000 كلم بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، مخطط التنقل الحضري.

4/ أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر

تتمثل الأساليب الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في مجال البيئة فيما يأتي:

1/4 . سياسات دعم الأسعار

تعتبر سياسات الدعم غالبا ذات منافع اجتماعية، لكنها قد تؤدي عند الإفراط إلى نتائج وخيمة على البيئة، فالهداف الرئيسي لها هو الاقتراب تدريجيا من حقيقة الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار المتفاصلة حسب مختلف المستعملين للحث على الاقتصاد في الماء، وفيما يخص ماء الشرب الموزع على الأسر فان سياسة الشرائح بشريحة أولى ذات سعر معقول للسكان ذوي الدخل الضعيف ينبغى الإبقاء عليها (توصيات المجلس الوطنى الاقتصادي والاجتماعي.

2/4 . ضريبة النقود

حيث تقوم بتحصيل الضريبة على الوقود على مستوى كل ولاية، وتقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة

على الوقود وعلى الموارد البترولية.

ومن أجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من العمال الواجب تنفيذها:

- إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.
- إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.
- المراقبة والاتصال المتواصل بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية.

▪إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظيم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات.[1]

3/4. دعم القطاع الفلاحي

تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المتخصصة للسقي.

أن الخفض التدريجي لضروب الدعم المالي والتسعيرة الملائمة للموارد، واعتماد سياسة مكيفة لأسعار أمور تساعد بالتضافر مع السياسات القطاعية الموائمة على ما يلي[2]:

- ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو.
- التحكم في استهلاك الماء وتوفير عوائد لإعادة تأهيل المنشآت الأساسية القائمة.
- التحكم في استعمال الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

4/4. الإنفاق الحكومي: وينقسم إلى : [3]

– الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية:

إن المقصود من نفقات حماية البيئة هو الموارد الاقتصادية المتخصصة أساسا من الدولة، وتشمل بصورةرئيسية:

أ. برامج انجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية.

ب. برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب.

ج. برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقنيتها في معظمها للمؤسسات العمومية الكبرى في

[1] عبد المجيد قدري، مرجع سابق، ص190.

[2] أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018، ص ص 156.157.

[3] نفس المرجع السابق، ص 159.

د. القطاعات الطافية والصناعية.

هـ. النفقات المتعلقة بجمع وطرحها في المفارغ.

و. نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.

ز. نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

- النفقات المخصصة للموارد الطبيعية

تبين النتائج أن الموارد الطبيعية (المياه الأراضي السهوب) تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية، ومع ذلك فان تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حصل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فان تحديد سياسات جريئة لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمر مستعجل وملح لان الأرقام تبين ذلك فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضتبنسبة 62، والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41 خلال العشرية الثانية. مما يظهر ضرورة استخدام التسعيرة الملائم للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية.

المحاضرة السادسة:

سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي

كاستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

المحاضرة السادسة:سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كاستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة ومقابل هذا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي والهدف من كل هذا هو الوصول غالى الاستقلال الاقتصادي، أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات كان هدفها إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبعث عجلة التنمية إلى تطبيق الحرية السياسية الذي يزيد من حركة الشفافية والمساءلة وتفويض السلطات للمجمع المدني.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر من خلال الإصلاحات لاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة ببرامج الإنعاش الاقتصادي إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد المستدام بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها لخدمة التنمية المستدامة وهذا ما سنتطرق من خلال التعرض السياسات التنموية في ظل برامج الإنعاش من خلال:

1/برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، فهو عبارة عم مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية وقد تم تسطير من خال هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- مستوى نضج المشاريع.
- توفير الوسائل والقدرات لإنجاز، ولاسيما منها الوطنية.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

2/ نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

[1] محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية المعرفة من اجل التنمية المستدامة،

1. دعم النشاطات الإنتاجية

أ. الفلاحة يتمحور حول البرامج (PNDA) بتكلفة قدرها 65 مليار دج يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط

الوطني للتنمية الفلاحية لمرتبطة بـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من الإنتاجات الزراعية.
- إعادة أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عم طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

ب. الصيد والموارد المائية : نظرا لطول الساحل الجزائري، فان هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء، التصليح والصيانة البحرية، ..... الخ، والتكييف، التقييم، التبريد، النقل .... الخ، ويقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج ب 9.5 مليار دج ..

ت التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج ب 1331.2 مليار دج.

خ تامين الموانئ والمطارات والطرقات: بهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.

د. الاتصالات مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 ملاير دج.

2. إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد لإحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل.

وتوزع الغلاف المالي حسب الجدول التالي:

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار دج)
البنى التحتية للموارد البشرية	31.3
البني التحتية للسكة الحديدة	54.6
الأشغال العمومية	45.3
المجموع الأول : التجهيزات الهيكلية للعمران	131.2
المجموع الثاني : الموانى و المطارا تو الطرقات	1.7
المجموع الثالث : الإتصلات	10
المحيط	6.1
الطاقة	16.8
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)	9.1
السكن	35.6
المجموع الثالث : أحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا و الواحات	27.6
المجموع الكلي : المجموع الأول + المجموع الثاني +المجموع الثالث	210.5

SOURCE:LE PLAN DE LA RELANCE économique; les composantes du programme OP_CTT,P 8

يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، من اجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصـــــــــرنة إدارة الضرائب صـندوق المسـاهمة و الشراكة تهيئـــــة المنـــــاطق الصناعة	0.2 5.5 0.3	2.5 7 0.8	7.5 5 0.5	9.8 5 0.4	20 22.5 2
صـــــندوق ترقيـــــة المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نمـوذج التنبـأ علـى المدى المتوسط	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source :programme de a soutien La relance économique appui aux réformes ,OP_CTT,P20

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـ 478 مليار وكانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالاتى:ذ

3/البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:[1]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار من الأنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003). تراجع في البطالة أكثر 24%، 29
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

1/3: الإصلاح في المجال الاقتصادي :

1/1/3 . تحسين إطار الاستثمار

ترقية الاستثمار وضبطه وتعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات، وتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية والتنظيمية، ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، كما تسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

2/1/3 تسوية مسالة العقار : غالبا ما تعتبر عائقا أمام الاستثمار.

مشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على:

- إصلاح تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمعالخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.
- إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

3/1/3 النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد:

[1] تركماني عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006، ص14.

- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها :

أ. قطـاع المحروقـات والمنـاجم : سـتقوم الحكومـة باسـتكمال الترتيبـات التشـريعية والتنظيميـة والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقاتالمتجددة.

ب. التنمية الريفية : يلحق إنعاش الفلاحة برامج دعم وتنمية الأرياف، وفي هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، من خلال

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائيللعائلات.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- دعم برامج الإسكان الريفي.

ت. الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئية لتحقيق إبعاد التنميةالمستدامة وتكريس الدولة وسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها من خلال عمليات التطهير وإزالة النفايات وفرضاحترام التشريعات البيئية واشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة، وفي مجال تسيير النفايات والخاصة والتلوث، ستحرص الحكومة على:

- فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- إشراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع".
- تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات والاضرار .
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته.
- الاستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية.
- حفظ المنظومات البيئية الهشة.

- إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنظمة البيئية للواحات.

4/ البرنامج الخماسي (2010-2019)

1/4. البرنامج الخماسي (2010-2014)

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد، وعليه فان محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:[1]

تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباءوغاز إضافة إلى تحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قطرات الموانئ.
- تحديث وشبكة السكة الحديدية وتحسين النقا الحضري.
- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاعات العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

2/4. برنامج التنمية للفترة (2015-2019)

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، الملتقى الدولي بتاريخ 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، ومن اجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

أ. تطوير النشاطات الفلاحية من خلال

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العلياوالجنوب.
- مضاعفة الإنتاج من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة ورفع قدرتها .

ب توسيع وعصرنة القطاع الصناعي من خلال

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات
- وكيفيات التمويل.
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة
- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها من خلال:مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوبوالهضاب.
- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها .[1]

[1]1 -Le portail du premier ministerealgérien."http://www.premier-minister.gov.dz/. date de consultation 26/07/2017 p68

بعدما تعرفنا على تجربة الجزائر في حماية البيئة واستراتيجيتها في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا نخلص إلى أن جل عناصر النجاح متوفرة فلا الطبيعة بخلت ولا المشاكل استحال حلها، وقد بينت التجارب المطبقة في دول أخرى، أن النمو والنهوض بالشغل هو مسالة استراتيجية للنهوض بكل قطاعات الاقتصاد الوطني في انسجام وتكامل بينهما، ومن اجل ذلك تؤكد الجزائر على ضرورة تعميق الإصلاحات والمشاريع التنموية بطريقة واقعية، وكذلك تطبيق استراتيجية قادرة على إعطاء انطلاقة جديدة للتقدم وكيفية المحافظة على ذلك.على الرغم من المحاولات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنها تصدم بكثير من التحديات والصعوبات فيجب على الجزائر تفعيل واعتماد استراتيجية حقيقية في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيقأهداف التنمية المستدامة المنشودة.

المحاضرة السابعة

التنمية الاقتصادية

المحاضرة السابعة:التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية وكمجال منها التنمية الاقتصادية، وجب الحديث أولاً عن مفهوم النمو الاقتصادي، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التعاريف التي عالجت مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، وكذا توضيح الفرق بين المصطلحين وعلاقتهما الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

يعد مفهوم النمو الاقتصادي حديثاً نسبياً، ظهر بظهور الرأسمالية وتطور قدرتها الآلية تدريجيا وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغييرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال، أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات التي كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء فقط، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها [1].

يعرف فرنسوا بيرو النمو بأنه تلك الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما[2]، بينما يعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الاقتصاد على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للأفراد، حيث تعتمد تلك القدرة على التقدم التكنولوجي و المؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها هذه العملية[3]، ومن خلال هذا التعريف يمكن اعتبار النمو الاقتصادي بأنه مفهوم ذو بعد كمي يعبر عن الزيادة المحققة في إنتاجية البلد على المدى الطويل.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه مقدار التوسع أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي[4]، هذا ما يفيد أن هذه الزيادة

---

[1]– سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص ص 16، 17.

[2]– أحمد ضيف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989–2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر 2014/2015، ص 09

[3]– Simon Kuznets, Modern economic growth: finding and reflections, The American Economic Review, vol 63 American Economic Association, USA, june 1973, p 247.

[4]– جميلة قنادرة، الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص 20.

في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج الداخلي الحقيقي، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الأمر الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة[1].

مما سبق يمكن القول أن هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وبالرغم من تعدد وجهات النظر وتنوعها إلا أن أغلب الآراء اتفقت على أن النمو الاقتصادي هو ديناميكية تعبر عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة في الاقتصاد والتوسع في الإمكانيات الإنتاجية للبلد على المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة حقيقية ومستدامة في إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الزيادة المطردة والمستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية لغة هي اسم مشتق من فعل نمى ومعناه زاد الشيء وكثره ورفع معدله[2]، أما من الناحية الاصطلاحية فإن لهذا المفهوم أبعاداً كثيرة ومجالات متعددة، حيث لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله آراء الباحثين واتجاهاتهم.

يعرف أحمد مصطفى خاطر التنمية على أنها " وسيلة تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة ولما كان النمو ينظر اليه بأنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل جانب الانسان فإن التنمية تشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[3]، كما يعرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها " العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث تعتمد هذه العملية على مبادرات المجتمع المحلي ومشاركته[4].

أما مفهوم التنمية في لغة الاقتصاد فيشير إلى مجموعة الإجراءات المستدامة والتغييرات الهيكلية التي تساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد.

---

[1]– محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر، 2008/2009، ص 04.

[2]– قاموس معاجم اللغة العربية، متاح على الرابط: https://www.maajim.com تاريخ الإطلاع: 31/01/2020.

[3]– أحمد مصطفى خاطر و هالة مصطفى السيد، تنمية المجمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات آليات الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2016، ص34.

[4]– رشيد زرواني، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الطبعة الأولى، دار جسور، الجزائر، 2017، ص 46.

حيث يعود استخدام هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية إلى الاقتصادي الأمريكي جوزيف شومبيتر الذي ألف كتاباً سنة 1934 بعنوان نظرية التنمية الاقتصادية، الذي استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية بمعنى التطوير ليميز بذلك بين النمو الاقتصادي الذي يعني التطور الاقتصادي العفوي، والتنمية الاقتصادية والتي تعني التطور الاقتصادي المقصود[1].

يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكثر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف يرتفع[2].

ويعرفها فرونسوا جرال بأنها ذلك النمو الاقتصادي الذي يتضمن احتواء وسائل الإنتاج مع ملائمة الظروف النفسية والاجتماعية لذلك"[3].

كما يعرفها جون جاك بالان بأنها " عبارة عن حركة النمو الاقتصادي مصحوبا بالتحولات الاجتماعية الذي ينجم عنه تحولات إيجابية وتحسين في البنى الاجتماعية من أجل وضع أفضل"[4].

وتتمحور فكرة التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر أمارتيا كومار سين في كونها ظاهرة تتجاوز الحدود الاقتصادية لتقوم على معالجة الفقر والفساد ونقص التعليم والصحة وتوفير الفرص التنموية، وكذا تجسيد آليات الحكم الراشد والديمقراطية، حيث يرى كومار سين بأن التنمية الاقتصادية هي " الرفاه الاقتصادي وخلق الحرية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإزالة العقبات أمامهم وتمكينهم من أجل اختيار مصيرهم"[5]، ويقصد بتلك العقبات الحواجز والقيود التي تقف دون حرية المجتمع وتمكينهم.

---

[1]– محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، وهران 2015/2016.30.

[2]– جيرالد ماير و روبرت بولدين التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياساتها، ترجمة: يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص18.

[3]– FrancoisGresle et autres, Dictionnaire des sceince humaines: sociologie, psychologie social anthropologieNothon, Paris, 1991, p83.

[4]– رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص46.

[5]– *MBN (MARKETBUSINESSNWES), What is :econimique development, detailedwebsite https://www.marketbusinessnwes.com, consulted on 20/03/2019.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سابقة يتضح لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، وعموما مصطلح التنمية يشتمل في جوهره عددا من النقاط الهامة وهي:

- التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل واستدامته، فضلا عن الاستفادة المطردة المعدل نصيب الفرد من تلك الزيادة؛
- التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على توسيع قاعدة انتاجها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية؛
- التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات الهيكلية الكيفية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي؛
- التنمية الاقتصادية هي مجموع السياسات التي تتخذها الدولة من أجل الوفاء باحتياجات الأفراد، من أجل ضمان الحياة الكريمة وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؛
- هي عملية تفاعلية تشارك فيها جميع القوى الفاعلة وفق استراتيجية واضحة من أجل تحديد الأهداف التي ينبغي المجتمع الوصول إليها، والموارد المتاحة الكفيلة للقيام بتلك العملية؛
- هي تلك العملية التي بموجبها ينمو فيها الاقتصاد ويصبح أكثر تقدما، فضلا عن تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية.. الخ.

تقوم التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية، الذي تعنى بالزيادة والتوسع في الحجم السلعي والمادي وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية وغيرها بمعدل نمو يفوق معدل النمو السكاني[1]، وعليه فإن التنمية الاقتصادية تشير إلى العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك من خلال إحداث تغيير كيفي في الهياكل الاقتصادية.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

هناك فرق واضح بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي في الأصل عملية ذات طبيعة ، كيفية، بمعنى أن تحقيقها يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا

[1]_

النمو يكون مرتبطا بإحداث تغييرات إيجابية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع ضرورة التنسيق بينها، ولذلك يمكن التمييز بين المصطلحين في عدة جوانب نذكر منها ما يلي[1]:

- التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي يدخل فيه المواطن كمقرر، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائياً يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن حركة نحو التقدم؛
- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات؛
- لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية تعد أوسع مضموناً من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعد شرط حيوياً وضرورياً للتنمية الاقتصادية، لكنه ليس كافيا لتحقيقها، وبذلك يمكن وصف التنمية الاقتصادية على أنها نمو اقتصادي مصحوب بتغييرات كيفية وهيكلية، وهذه التغييرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه، وبناءً على ذلك فقد أشار أمارتيا كومار سين إلى أن النمو الاقتصادي يعد أحد جوانب التي تنطلق منها عملية التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بلد معين لا يعني أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي دون أن ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الأقل تقدماً، وخصوصاً تلك التي كانت خاضعة للاستعمار وحققت معدلات نمو مرتفعة بسبب توسع صادراتها دون أن ينسحب ذلك على القطاعات الأخرى، الأمر الذي جعل الفوائض

[1]– الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012/2013، ص 05. 2 أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

المحققة لا تتسبب في إحداث تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على ذلك الدراسة التي قام بها الاقتصادي روبرت كلون سنة 1966 تحت عنوان النمو بدون تنمية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا ترافقه دائماً تغييرات هيكلية، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي لا يستمر طويلاً[1].

رابعا: **مداخل التنمية ومجالاتها**

على الرغم من أن التنمية تشير عادة إلى التقدم الاقتصادي والرفاه إلا أنها لا يمكن أن تقوم بمعزل عن المجالات الحيوية الأخرى، فالتنمية تعد قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الأخرى، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مداخل التنمية ومجالاتها.

لقد حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ من قبل المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة ومداخل عديدة، وعموماً يمكن حصر مداخل التنمية حسب رؤية أروين ساندرز في أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية وهي[2]:

1- التنمية بوصفها عملية

هنا يكون التركيز على العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا، حيث يمكن قياس هذا التطور من البساطة التي التعقيد في صور معايير متخصصة تدور حول التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية انطلاقاً من هذا المعنى تعد اصطلاحا علميا يمكن أن يخضع للتحديد الدقيق والقياس الذي ينصب أساسا على العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.

2- التنمية باعتبارها منهجا

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما ولكن الاختلاف يكمن في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة وهكذا تصبح حركة التنمية وسيلة كفاية أو طريقة تستهدف منجزات معينة.

3- التنمية باعتبارها برنامجا

[1]- عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014، ص 13.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص ص 54، 55.

ويكمن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف والمنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الأنشطة، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج، خصوصاً عندما يكون البرنامج قد تم التخطيط له فإن الاهتمام يتركز عادة على ما يحدث للناس من تغيير في مجالات عديدة منها : التعليم التربية، الصحة الخدمات الاجتماعية... إلخ.

4- التنمية بوصفها حركة

وهنا يركز ساندرز على عنصر الترابط والإيمان بقضية التنمية من قبل كافة أفراد المجتمع وبالتالي لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على المشاركة الشعبية وارتباطهم، حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

تعد المداخل المذكورة أعلاه مكونات تكاملية لهدف واحد مشترك، وعليه فإنها تتكامل وظيفيا في ضوء الإطار العام والشامل لاحتياجات المجتمع وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا: مجالات التنمية

على غرار التنمية الاقتصادية التي تم التطرق لها سابقاً، فإن للتنمية مجالات عديدة ومتعددة و يمكن أن نذكر منها على سبيل الأهمية لا الحصر:

1- التنمية السياسية

تقوم التنمية السياسية على مجموعة من المبادئ المستجدة التي بدأ الاهتمام به حديثا، وهي مبدأ الديمقراطية ومبدأ الحرية وكذا مبدأ التعددية، إذ تساهم هذه المبادئ في تحقيق التغيير الحكومي وتعمل على بناء الدولة، وتحقيق المشاركة من خلال تركيزها على نشر الديمقراطية، وذلك من خلال نشر ثقافة سياسية واعية مدروسة ومخطط لها من قبل الحكومة، وبناء قنوات اتصال بين الحكومات والشعب لكي تكون الرسائل بينهما واضحة [1]، إذ يقاس مفهوم التنمية السياسية بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم

[1]- عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية: مفاهيم مداخل – تطبيقات الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان 22.21.2015

الاجتماعي والسياسي المشاركة في صنع القرار والذي يعتبر من أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني[1].

2- التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغييرات تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجاتالاجتماعية للأفراد، وهكذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية يشتمل على جزأين أساسين وهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة و مسايرة العصر، وكذا إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات[2].

يركز البعد الاجتماعي على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق استثارة وعي الناس من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع[3].

وعليه فإن التنمية الاجتماعية هي عملية تهتم بالمجتمع من حيث بناءه للوصول إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا، حيث يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة المجتمعية، من خلال إحداث تغييرات تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاؤه ونموه حيث ترتكز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق والمتمثلة في النقاط التالية[4]:

- الترجمة الحقيقية لمبدأ العدالة الاجتماعية المتمثلة في التعاون والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية والتي تتحقق بها التنمية وتقدم المجتمع؛
- ترتكز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع، ورغباتهم في القيام بعمليات التنمية على أسس سليمة نابعة من شعورهم بالولاء والانتماء تجاه مجتمعاتهم؛

---

[1]- جمال الدين حمودي، التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مقال متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/ تاريخ الاطلاع: 03/01/2020.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 14.

[3]- سميحة طري، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2016، ص 27.

[4]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص 37.

- تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية، حيث تحقق على المدى القصير أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى الطويل أهداف اقتصادية غير مباشرة، كما نجد أيضا أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية، فهي تحقق أهداف اقتصادية على المدى القصير، وأهداف اجتماعية على المدى الطويل.

3- التنمية الإدارية

تعرف التنمية الإدارية على أنها عملية توفير التناسب بين الأبعاد النوعية والأبعاد الكمية للأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري من جهة، وبين الأبعاد النوعية والكمية من السلع والخدمات العامة المطلوب إنتاجها لإشباع حاجات الجمهور من جهة أخرى ضمن معطيات بيئية معينة[1].

كما تعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة إجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد التنظيم وتحسين بيئة العمل الإداري وذلك من أجل تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفعالية[2].

وعليه يرتكز البعد الإداري للتنمية على عنصرين أساسيين وهما إدارة التنمية والتنمية الإدارية، حيث يشير العنصر الأول إلى الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ السياسات والخطط بغية تحقيق أهداف التنمية، بينما يشير العنصر الثاني إلى تعزيز وتطوير القدرات الإدارية والبشرية كوسيلة لزيادة فرص النجاح في تنفيذ البرامج والمشاريع بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية[3].

خامسا: الأبعاد الجديدة للتنمية

على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول في أن تكون التنمية عملية شاملة وذات توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود أبعاد جديدة للتنمية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1]- علي قرين، علاقة التكامل بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية – دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، جوان ،2015، ص 281.

[2]- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، القاهرة، 2009، ص 21.

[3]- علي قرين، مرجع سابق، ص 281

1- التنمية المستدامة

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر و أول من أشار إلى هذا المفهوم اللجنة العالمية للتنمية والبيئة[1] في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر سنة 1987، و يمكن تفسير مفهوم التنمية المستدامة بناءً على هذا التقرير بأنها " التنمية التي تتطلع إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة وتأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم[2]، وبذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

حيث تقوم التنمية المستدامة على القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، وحصر الثروات الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية، وكذا سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية، و العناية بالتنمية البشرية في المجتمع و العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية، إضافة إلى الحفاظ على البيئة وصيانتها وذلك بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة[3].

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، كما أنها ليست واحدة من مجالات التنمية التي تم ذكرها سابقاً كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغيرها، بل هي تشمل كافة هذه المجالات.

عموماً التنمية المستدامة هي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها حيث تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد، وذلك بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي : العنصر الاقتصادي الذي يقضي بزيادة الرفاه

---

[1]– تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة "بروتنلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم.

[2]–. عماد حمد العاني و محمد معتوق عبود، مرجع سابق، ص 24

[3]– سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006ص ص 40 41.

الاقتصادي للمجتمع والقضاء على الفقر، العنصر الاجتماعي الذي يشير إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والعنصر البيئي الذي يقضي بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، والنظم الإيكولوجية والنهوض بها[1].

2- التنمية البشرية

برزت أهمية التنمية البشرية عندما أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بهذا المفهوم منذ سنة 1990 وذلك عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، ووفقاً لما ورد في هذا التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعني عملية توسيع خيارات الأفراد[2]، وذلك من خلال أن يحظى الأفراد بحياة مادية صحية ويحصلون على موارد لازمة تضمن لهم مستوى معيشي لائق، إضافة إلى الوصول إلى المعرفة من خلال ضمان التعليم لهم.

كما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 بأن التنمية البشرية تعني توسيع الحريات للجميع بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما يناسبه من خيارات، وبذلك يمكن وصف التنمية البشرية بأنها نهج إنمائي محوره الرئيسي هو الإنسان، حيث حول مفهوم التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الرفاه المادي إلى الرفاه البشري من زيادة المداخيل إلى توسيع دائرة الإمكانيات من تحقيق النمو الاقتصادي البحث إلى توسيع الحريات، كما ركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد فغير النظرة إلى النتائج الإنمائية وساهم في توسيع نطاق خيارات الأفراد في جميع الميادين[3]، وعموماً يمكن القول بأن التنمية البشرية هي النواة الحقيقية للتنمية، حيث تتعلق بإعطاء الأفراد المزيد من الحرية في الخيارات التي تناسبهم وتوسيعها وتنمية قدراتهم المعرفية والمادية، كما يركز مفهوم التنمية البشرية على تحسين نوعية حياة الإنسان، بدءًا من تعزيز الرفاه الاقتصادي للأفراد وصولاً إلى تنمية قدراتهم وتمكينهم.

سادسا:مؤشرات قياس التنمية

تهدف مؤشرات التنمية إلى التوصيف الدقيق والواقعي للأداء التنموي الخاص بكل بلد، وذلك من خلال تحديد العلاقات بين الأبعاد المختلفة المتعلقة بمحددات التنمية ومحاولة قياسها وتفسيرها، و لأجل

[1]- الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص 07.

[2]- المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، 2017، ص31.

[3]- سليم جهان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2016 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016، ص ص 01، 02

ذلك وضع الباحثون في مجال التنمية مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس جوانب التنمية المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي، وعليه سنستعرض في هذا المطلب بعض المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في قياس التنمية.

1: مؤشر الناتج والدخل

يعد مؤشر الناتج والدخل من أبرز المؤشرات التي تستعملها الدول والمتقدمة والنامية على حد سواء في قياس النمو الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال احتساب متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي.

يتضمن مؤشر الناتج والدخل الجوانب الرئيسية التالية[1] :

- التغير في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن احتساب هذا التغير عن طريق مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عدد السكان؛
- أن تكون الزيادة في معدل الدخل الفردي حقيقية وليست اسمية فالزيادة هنا تكون بالأسعار الثابتة وليست الأسعار الجارية وبالتالي يجب استبعاد أثر التغير في معدل التضخم من خلال حساب معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم؛ أن تتسم هذه الزيادة بالاستمرارية، فالزيادة العابرة سرعان ما تزول كما هو الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر دخل وحيد.

يستعمل البنك الدولي هذا المؤشر لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وترتيب البلدان وتصنيفها، إذ يميّز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول [2]: دول ذات دخل فردي منخفض دول ذات دخل فردي متوسط (تنقسم مجموعة البلدان متوسطة الدخل إلى شريحتين دنيا وعليا)، ودول وذات دخل فردي مرتفع.

لكن وبالرغم من الأهمية التي يكتسيها هذا المؤشر، إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات لعل أهمها ما يلي [3]:

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات الاستراتيجيات التمويل الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص ص 73 –77.

[2]– عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص 11 .

[3]– عباد اللطيف مصيطفى و عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 45 .

- قصور الوسائل الكمية للتقدير الدقيق للدخل، فضلا عن عدم موثوقية الإحصائيات المتعلقة بتقدير الدخل، عدد السكان بالنسبة للدول النامية، يضاف إلى ذلك عدم الاتفاق بين البنود المدرجة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الإسمية، الأمر الذي يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمراً غير دقيق؛
- مؤشر الناتج والدخل لا يقيس التوزيع الحقيقي للدخل، وإنما يقيس متوسط توزيع الدخل الوطني مقسوما على عدد السكان، وبالتالي فهو لا يدرس مشكلة الفوارق في توزيع الدخل، لذلك يرى جيرالد ماير أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي لاشك أنه ذو أهمية بالغة، لكنه قد لا يحقق الرفاه الاقتصادي كما لا يمكن اعتباره دليلاً على تحقيق الرفاه الاجتماعي؛
- الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لا تعني بالضرورة الزيادة في مستويات المعيشة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وعليه لا يأخذ مؤشر الناتج مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بعين الاعتبار.

2: المؤشرات المركبة للتنمية

إن تحقيق التطور الاقتصادي لا يكفي وحده لتفسير حدوث تنمية في بلد ما، إذ يحتاج الأمر أن يصاحب هذا التطور إحداث رفاه في جوانب أخرى غير اقتصادية، وبذلك فإن الجوانب الاقتصادية وحدها لا تصلح كمؤشر عام لقياس التنمية، مالم تدرج معها الجوانب الأخرى كنوعية الخدمات الصحية ومستوى التعليم ونوعية الحياة التي يعيشها الأفراد وغيرها[1]، وباعتبار أن الجوانب الاجتماعية للتنمية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية، فإن المؤشرات المركبة للتنمية اقتصادية اجتماعية تحاكي الواقع، وتصف الاتجاهات الحقيقية والظروف الاجتماعية التي تؤثر على حياة الإنسان ورفاهيته، حيث توجد العديد من المؤشرات المركبة التي تقيس الجوانب النوعية في عملية التنمية والتي من بينها ما يلي:

[1]– عبد اللطيف مصيطفى و عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 49.

1- نهج الحاجات الأساسية

أسلوب الحاجات الأساسية أو ما يعرف بنهج الحاجات الأساسية، طرحته وتبنته منظمة العمل الدولية ضمن أشغال مؤتمر العمل الدولي بجنيف سنة 1976[1].

يعد نهج الحاجات الأساسية أحد أبرز الأساليب الرئيسية الي تستخدم في قياس معدلات الفقر في البلدان النامية، حيث يركز على مقدار الإشباع من الحاجات الأساسية المادية والمعنوية للمجتمع مثل الغذاء والماء والسكن والطاقة والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية وأيضا الخدمات التعليمية والثقافية ثم يتم تحديد خط الفقر على أنه مقدار الدخل المطلوب لتلبية تلك الاحتياجات[2]. وعليه يمكن القول بأن نهج الحاجات الأساسية يأخذ بعين الاعتبار الآليات التي تضمن توفير الحد الكافي والضروري للخدمات الأساسية الموجهة أساساً نحو الاستهلاك الصحة، التعليم، ..)، وعليه فإن البرامج التنموية التي تتبع نهج الحاجات الأساسية لا تركز على تلك الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية، بل يكمن تركيزها بالدرجة الأولى على تمكين أفراد المجتمع نحو استهلاك ما يكفيهم فقط للارتفاع فوق خط الفقر وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

[1]- Paul Streeten and others, First things first meeting: Basic human needs in the developing countries Published for the world bank,Oxford university press, Washington, 1981, POS.

[2]- أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009/2010، ص06

المحاضرة الثامنة:

علم اجتماع التنمية

المحاضرة الثامنة: علم اجتماع التنمية

التنمية مسألة متجددة وعسيرة التناول إذ تختلف البرامج التنمويّة باختلاف الفاعلين (الدّولة، رأس المال الخاص، الجماعات المحليّة...) والرّهانات (رهانات اقتصادية، اجتماعيّة، سياسيّة...) ومجالات التدخّل (صناعية، فلاحيّة، خدماتيّة، تكنولوجية...). كما تشهد مسارات التنمية التي تتبعها المجتمعات تداخلا بين عديد المستويات: المحلية والقطاعية والوطنية والإقليمية والقاريّة والدّوليّة.

ظهر مفهوم التنمية مع نهاية الحرب العالميّة الثّانية، وغلبت عليه في البداية الصّبغة السّياسيّة والاقتصادية، إذ كانت التنمية محورا أساسيّا في برامج إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية في أوروبا وفترة ما بعد الاستعمار لدى الدّول "المستقلّة حديثا". ظهر المفهوم بداية في نوعين من الكتابات: أوّلا في كتابات الخبرة ذات الصّ بغة التطبيقيّة التي كانت تنشرها المنظّمات الدولية المختصّة في برامجها (مثال: برنامج الأمم المتحدة للإنماء) وذلك في شكل تقارير وتحقيقات وبحوث لخبراء في المجال، ثانيا في النّصوص العلميّة ذات الصّبغة الأكاديميّة كالكتب والمقالات والبحوث التي تنجزها مخابر مختصّة ومراكز جامعية.

يعالج هذا النص الاستعراضي التحليلي "التنمية" بوصفها مفهوما إشكاليا يستخدمه علم الاجتماع وذلك من خلال تقديم مجموعة من النظريّات والنماذج التفسيريّة تتفرع هي ذاتها إلى جملة من المقولات المفهوميّة والتحليلية والتفسيريّة والتأويليّة المتعلّقة بالتنمية. ويتبع العرض تدرجا تاريخيا يمتد من أواسط القرن العشرين إلى مشارف القرن الواحد والعشرين مع مقارنات وتوازيات وتقابلات بين المدارس والتيارات والمقولات.

اولا. موضوع علم اجتماع التنمية:

التنمية مسألة نزاعيّة عديدة أطرافها تدخلا وتسييرا واستفادة ولذلك يكون من الضّروري وضع المفهوم في سياق اعتبار التنمية صيرورة مركّبة وليست فعلا واحدا، شاملا، محددا. ولئن تعددت نظريّات التنمية باختلاف المدارس والتيرات فإن موضوعها الرئيس يبقى، من المنظور السّوسيولوجيّ، التفكير في الفعل التنموي بوصفه فعلا اجتماعيا من خلال تحليل ما يتم في سياقه من ممارسات وما ينتج عنها من تغيّرات في نمط إنتاج الثروة وكيفية تعييرها أو تثمينها وسياسات توزيعها. ويتم ذلك من خلال تركيز الأسئلة البحثيّة على ثلاث محاور رئيسيّة وهي: الممارسات الاجتماعية لمختلف الفاعلين ومواردهم واستراتيجاتهم ورهانتهم، العلاقات الاجتماعيّة البانية لنمط إنتاج الثروة، كيفيّة الانتقال من نمط اجتماعي لإنتاج الثروة إلى آخر.

ثانيا . التنمية في ظل البعد الاقتصادي:

من هذا المنظور، يتم تعريف التنمية بما هي تحقيق قدرة مجتمع ما على الاستجابة لضرورة تطوير العوامل الاقتصاديّة التي تساعد على تطوير الإنتاج ونموه. وقد سجّل علم الاقتصاد سبقا تاريخيّا في تناول التنمية بما هي نموّ ويعود ذلك إلى كون العلوم الاقتصاديّة تعتمد في مقاربتها منهجيّة كمّية تركّز بالأساس على الإحصائيات والجداول والمعادلات الرّياضيّة التي يتم من خلالها احتساب معدلات تزايد الثروة ونسبه. وقد أكسبت هذه المنهجيّة العلوم الاقتصادية المعالجة لمسالة التنمية نوعا من شرعيّة الادعاء بكونها المجال العلمي الأمثل لدراسة التنمية. وقد سيطرت هذه النظرة الاقتصادية الكميّة على تناول التنمية خلال خمسينات القرن العشرين وستيناته وخاصّة في كتابات الخبراء. بالعودة إلى بدايات التنظير الاقتصادي خلال القرن التّاسع عشر نلاحظ أنه تم النظر إلى عمليات خلق الثروة وتنميتها وزيادة القدرات الإنتاجية على أنها متعددة الأبعاد حيث اعتبر "دافيد ريكاردو" في كتابه مبادئ الاقتصاد السّياسي والضّرائب أن التفكير في الاقتصاد يكون على أساس أنه يدار بوصفه عمليّة سياسيّة بحيث يكون الاقتصاد السّياسي العلم الذي يتناول الإنتاج والتوزيع وحركة قوّة العمل في علاقة بنظام اقتصادي واجتماعي تحكمه قوانين سياسية محددة. كما أشار "كارل ماركس" في مؤلفيه نقد الاقتصاد السّياسي ورأس المال إلى أن تناول مسألة الثروة وكيفيّة تقسيمها والاستفادة منها عمليّة تتداخل فيها المكونات السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة وذلك لانقسام المجتمع إلى مالكين لوسائل الإنتاج والى أجراء، لا يملكون وسائل الإنتاج، فيضطرّون لبيع قوّة عملهم. على هذا يمكن أن نعود بأسس التفكير في التنمية لا باعتبارها وليدة القرن العشرين والتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حصلت بعد الحرب العالميّة الثّانية، بل على أنه وليد القرن التاسع عشر الذي شهد تغيّرات اجتماعيّة أفرزتها الثورة الصّناعية ويسرت التفكير في ثروة الأمم (عنوان كتاب آدام سميث) وموقع العمل منها وآثار كيفية تنظيمه اجتماعيا.

يعرّف عالم الاقتصاد الفرنسي "فرنسوا بيرو" "النمو" على أنه زيادة على مدى فترات متلاحقة للمقادير التي توضع مؤشر محدد هو الناتج الإجمالي الخام. وعلى هذا الأساس يعرف "التنمية" على أنها جملة عمليات اجتماعية تدخل تغييرات ذهنيّة واجتماعية على مجتمع ما تجعل زيادة الناتج الدّاخلي الخام ممكنة لتكون زيادة متراكمة ومستدامة. مقابل ذلك التصوّر الذي يقرن بين استخدام اللغة الرّياضية وعلميّة البحوث والدّراسات، وهو تصور يواجه عديد الانتقادات، إذ يضع علم الاجتماع المجتمع والإنسان في مركز دراسته ويعالج العلاقات بالثروة وبتوزيعها على أساس الاحتياجات الإنسانية العامة بمختلف

أبعادها. وباعتبار هذه الاحتياجات ماديّة وغير مادية في مجملها فإن الإقتصار على المقاربة الكمّية قد يجرّ إلى مغالطة الربط الحتمي بين النمو الاقتصادي والتنمية بما هي تطوّر لشروط الحياة في مجتمع ما.

ثالثا . التيّارات والمدارس النظريّة الكبرى في علم اجتماع التنمية:

1 . مدرسة التحديث: تقوم نظريّة التحديث على إشكالية أساسية وهي: كيف نضمن نموا اقتصاديا سريعا وتراكما لرأس المال؟ وكما أشرنا في العنصر السّابق، كان علماء الاقتصاد في طليعة المهتمّين بالإجابة عن هذا السّؤال. سنة 1959 أصدر عالم الاقتصاد الأمريكي "والت ويتمان روستو" مؤلفه " مراحل النمو الاقتصادي" وقد بين فيه كيف أن النمو الاقتصادي يمرّ بخمس مراحل كبرى وهي:

. مرحلة المجتمع التقليدي (وهو مرادف للمجتمع الزا رعي)

. مرحلة تحقيق شروط ما قبل الإقلاع

. مرحلة الإقلاع

. مرحلة النضج

. مرحلة الاستهلاك الجماهيري المكثف

تتميز مقاربة "روستو" بعقلانيّة شديدة التدقيق وذلك من خلال تحديدها لتدرّج المراحل، وهو تدرّج يعكس تقسيما للمجتمعات طبقا لموضعها على امتداد مسار تاريخي للتطوّر الاقتصادي الكمّي. ويعتبر الكاتب أن تاريخ المجتمعات يفرض مرورها بهذه المراحل على خط تاريخي يحتّم السير نحو الأمام.

وفضلا عن ذلك كان الفكر الماركسي الكلاسيكي (الربع الأخير من القرن التاسع عشر) يرى أن توسّع النموذج الغربي الرأسمالي خارج أوروبا عامل إيجابيّ لتطوير المجتمعات المتخلفة وتسرّيع مرورها إلى المرحلة الرأسمالية فالاشتراكيّة، خصوصا في ضل غياب عوامل نشأة ثورات صناعية ذاتيّة التكوين. وقد سحب هذا التحليل على أوضاع أواسط القرن العشرين حيث اعتبر الماركسيون ضرورة مرور المجتمعات المتخلفة بمرحلة "تحديثية رأسمالية" لما تعرفه اقتصاديّات هذه الدّول من تبعية للدول المستعمرة.

على العموم تتبنى التحاليل والتفسيرات والمقولات التي توضع تحت عنوان "نظريّة التحديث" هذه النظرة الشموليّة والنمطيّة، إذ تتناول مختلف اقتصاديّات العالم على أ نها تخضع لتوجّه واحد يسير في مسار واحد وله نفس المراحل. وعلى هذا الأساس تركز نظريّة التحديث في تصنيفها للمجتمعات على

"التصنيع" أي على الانتقال من مجتمع يعتمد رئيسيا على الإنتاج غير الصناعي إلى مجتمع يكون النشاط الاقتصادي الرئيس فيه هو الصناعة، وعلى أساسه تنقسم المجتمعات إلى نوعين:

– **مجتمعات متخلّفة أو تقليدية:** هي مجتمعات ثنائيّة التكوين أي يمكن أن نجد فيها بعض القطاعات الصناعيّة (الصناعات الخفيفة والاستخراجية والمنجمية...) ولكن يغلب على هذه المجتمعات الطّابع التقليدي للإنتاج. المجتمعات المتخلّفة، بالأساس مجتمعات زراعيّة وحتّى الزراعة فيها تقليديّة أي أنها غير مصنّعة (غياب للآلات المتطوّرة). كما تغيب داخل هذه المجتمعات البنى المؤسساتية الحديثة وحتّى إن وجدت فهي محكومة بالعلاقات التقليدية، أمّا السّوق فمحدودة وغير مرسملة وهي سوق قائمة على المبادلات ما قبل الرأسمالية بدل التعاملات الماليّة المؤسساتية المرسملة.

– **مجتمعات متقدّمة أو صناعيّة:** يقوم اقتصادها أساسا على الصناعات الثقيلة وعلى تصنيع القطاعات غير الصّناعية كالفلاحة والخدمات. كما تلعب مؤسساتها دورا أساسيا في هيكلة السّوق وتوسيعه وتسيير العلاقات الإنتاجية والاجتماعيّة.

سيطرت نظريّة التحديث على أغلب المعالجات النظريّة للتنمية في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية إلى حدود منتصف ستينات القرن العشرين سواء بالنّسبة لبرامج إعادة البناء الاقتصادي التي تبنّتها الدول الأوروبيّة، أو البرامج التنمويّة الوطنيّة للدّول ما بعد الاستعماريّة. لكن أدرك منتقدو هذه النظريّة أنها غير قادرة على فهم تخلّف بلدان العالم الثّالث لأنها صيغت على ضوء السّياق الثقافي والتّاريخي للمجتمعات الرأسمالية الأمريكية والأوروبية حيث بنى روّاد هذه النظريّة تفسيرهم لظاهرة التخلف وللتنمية على أساس نموذج تاريخي خاص بالمجتمعات الرأسمالية المتطورة عمموه على كل المجتمعات واعتمدوه مقياسا لتفسير ما أسموه "ظاهرة التخلّف".

2 . مدرسة التبعيّة: يندرج هذا التيّار ضمن الاتجاه الماركسي الجديد الذي نشأ في بداية ستينات القرن العشرين في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية. وقد قدّمت نظريّة التبعية إطارا تحليليا جديدا لدراسة مسألة التخلّف دون أن تتخلّى عن المرجعيّة الماركسيّة في التفكير. وقد وضع حجر الأساس لهذه النظريّة عالم الاجتماع البرازيلي "فا ن رندوهنريكي كاردوزو" والمؤرخ الشيلي "أنزو فاليتو" وغيرهما بداية من عام 1964 .

عرف هذا التيّار انتشارا واسعا في سبعينات القرن العشرين لا في أمريكا الجنوبية فحسب بل وفي الكثير من البلدان الشبيهة ببلدانها وغير الشبيهة في أوروبا، وذلك رغم تخصص منطلقاته التحليليّة في دراسة قضايا التنمية في أمريكا اللاتينية، حيث وجدت دول عديدة كانت قد حققت نوع من الاستقلال السياسي

المبكر (القرن التاسع عشر) مقارنة مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. اشتغل روّاد هذه المدرسة على تحليل بنية العلاقات بين البينة الطبقيّة لمجتمعاتهم ومسارات تطورها والمكوّنات السياسية والثقافيّة للبنى الاجتماعية التي برزت في إطار تفاعل دول أمريكا اللاتينية مع دول المركز في أوروبا (إسبانيا والبرتغال) والولايات المتّحدة رئيسيا. رفضت هذه المدرسة فكرة التحديثيين القائلة أن تطوير الدّول المتخلّفة لا يكون إلّى عبر انتشار عوامل التحديث المستقاة من الغرب (المركز المتقدّم) وتصديرها إلى العالم الثّالث (الأطراف المتخلّفة). هنا يتبلور سؤالهم السوسيولوجي الأساسي: ما الذي يفسر وجود البلدان المتخلفة في وضع لا تنموي؟

بنى روّاد مدرسة التبعيّة نظرة مختلفة، مستقلّة، متكاملة، وذلك بالانطلاق من نقد نظريّة التحديث الذي مسّ عدّة عناصر أهمّها:

– **عنصر منهجي:** نظريّة التحديث نظريّة نمطيّة، تدّعي العلميّة وتنمّط مسار النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة مسار التطور الغربي دون أن تنتبه إلى الخصائص الماديّة والسياقات التاريخية والثقافيّة المختلفة لباقي البلدان، وبالتّالي يكون من الصعب القبول بنموذج تحديثي واحد يطبّق على كلّ البلدان.

– **عنصر إجرائي:** التنمية في البلدان المتخلّفة تقدّم في شكل مخططات وبرامج إستراتيجية تصوغها الهيئات المختصّة (وطنيّة أو دوليّة) طبقا لشروط خارجيّة لا تتماثل مع حاجيات المجتمعات بل تمثل مصالح دول المركز. لذلك تتسم المخططات بغياب الواقعيّة واستحالة تطبيقها ونجاحها على الأرض.

– **عنصر اجتماعي:** الطبقات الاجتماعية التي تنشأ في الاقتصاديات المتخلفة تكون عادة طبقات هشة التكوين، ما يجعل صناعات هذه البلدان تتميز بالهشاشة وعدم القدرة على التمدّد والتأير الإيجابي في باقي القطاعات الاقتصادية وخاصة الفلاحي منها. تسجّل هذه المجتمعات غيابا تاما للصناعات الثقيلة وذلك نظرا لضعف رأس المال، وضعف مبادرة الطبقة البرجوازيّة المرتبطة شرائحها العليا بمصالح خارجية، وضعف المهارات التقنية والقدرات المعرفيّة للشرائح والفئات العاملة، إضافة إلى ارتباطها بأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي التي لم تنقطع عنها تماما. نتيجة ذلك هي كون هذه المجتمعات ثنائيّة التكوين وهي ثنائية لا تكف عن التعمّق والتجذّر.

– **عنصر نظري:** يتمثّل في الطبيعة البنيويّة للعلاقة بين المركز المتطوّر والأطراف المتخلّفة. وبالفعل يتناول رواد نظرية التبعية الاقتصاد العالمي بوصفه وحدة متكاملة ومترابطة، ولكن واقع المبادلات فيه غير متكافئ. يركّز سمير أمين مثلا في كتابه التطوّر اللامتكافئ على دراسة التشكيلات الاجتماعية الرأسماليّة المحيطة بالمركز ويؤكّد على بنيويّة العلاقة المتناقضة في جوهرها بين المراكز

المتطوّرة والأطراف المتخلّفة والتّابعة. ذلك أن ظهور الرأسماليّة في البلدان الغربيّة منذ القرن الخامس عشر على أقل تقدير وما نتج عنه من تطورات اقتصادية وفكرية وتراكم لرؤوس الأموال كان ينبني على تبادل ازداد لا تكافئه وكانت بموجبه الدّول التي تملك المواد الأ وليّة هي الطرف الذي لا يستفيد إذ استنزفت ثرواته عن طريق شرائها بأبخس الأثمان، بالإضافة إلى توفيرها لليد العاملة الرخيصة ثم وقعت تحت سيطرة الاستعمار المباشر. بفعل ذلك تعمد دول المركز، أيضا، إلى تدمير أي محاولة لخلق مسار تنموي متحرر في بلدان العالم الثالث وذلك بفرض المنتجات المصنعة التي تورّد على حساب المنتجات المحلية. تزداد عملية التبادل اللامتكافئ عمقا ورسوخا حيث تصدر دول العالم الثالث مواد أولية زراعية أو منجمية بخسة الثمن بينما تستورد مواد مصنعة مرتفعة الكلفة. بذلك تبقى اقتصاديّات دول العالم الثّالث في تبعيّة دائمة لاقتصاديات دول المركز حيث لا يمكنها الاستغناء عن المنتجات المصنّعة التي تستوردها منها من جهة ولا تملكك سوقا أخرى لتروج المواد الأوّليّة التي تنتجها من جهة ثانية. هذا ما يدعوه منظّرو مدرسة التبعيّة "تنمية التخلّف".

وعلى الرغم من وجاهة العديد من الوقائع التي أثبتتها نظرية التبعية فقد واجهت هذه المدرسة عديد الملاحظات النقديّة. إذ أننا لم نخرج من المنطق الاقتصادي المتمحور حول مراكمة رأس المال ورفع مؤشّرات النمو. فالباحث في مسألة التنمية يركّز على الإحصائيات والمؤشّرات المرقّمة وبالأخص النّاتج الإجمالي الخام ليبرر حصول التنمية، متغاضيا عن الجانب السّوسيولوجي الأعمق. من بين أسس هذا النقد أن التقدّم الذي أحرزته الدّول الرأسمالية المصنّعة لم يعتمد على استغلال ثروات دول الأطراف التابعة فحسب، بل كان نتاج عوامل داخليّة تمثلت في وجود كفاءات بشريّة

قادرة على تطوير المجتمع. هذه الفكرة تقودنا إلى ضرورة النظر في الأسباب الدّاخليّة التي تساهم في تعميق التخلّف بغض النّظر عن الاستعمار والتبعيّة لدول المركز. فإلى جانب ضعف معدّلات الدّخل القومي، يعرف الوضع الصّحي والمستوى التعليمي تدهوا ر كبيرا في هذه البلدان، بالإضافة إلى غياب البنى التحتيّة والمؤسساتيّة والأرضية السّياسيّة الملائمة لتحقيق التنمية. ومن بين أوجه النقد الأخرى أن نظرية التبعية نظرية بنيوية تتسم في الكثير من التحليلات بالنمطية الشكلية التي لا تراعي اختلاف الأوضاع في البلدان التابعة ذاتها وتغيرها ومرورها هي نفسها بمسارات "تطوّر"

3 . تيّار التنمية المحلّية:

إشكال التحليل البنيوي في ما يتعلّق بالتنمية أنّه يركّز بشكل أساسي على تحليل العلاقات بين العناصر بينما يهمل إلى حدّ ما ماهيّة العناصر في حدّ ذاتها. فمع ازدياد دور الدّولة والحكومات في بلورة

الفعل التنموي وخاصة بعد مصاعب أزمة ثلاثينات القرن العشرين في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وما أفرزته من تناقشات أدت إلى الحرب العالمية الثانية، تركزّت سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيّات التنمية في المراكز والعواصم، مما زاد في حدّة الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين مختلف الأقاليم والأقطار والمناطق والقطاعات.

بعد الحرب العاليمية الثانية خلقت سيطرة المنظّمات الدوليّة على رسم المخطّطات التنمويّة الكبرى نوعا من النمطيّة عطّل تفعيل هذه المشاريع والبرامج. ومنذ سبعينات القرن العشرين بدات تظهر ملامح وجود أقطاب صناعية في بعض المناطق من البلدان الرأسمالية نفسها أكثر سرعة في النمو من غيرها وأخرى أكثر اندماجا من غيرها وأكثر تمركزا على أنواع محدّدة من النشاطات الاقتتصادية.

مع بداية ثمانينات القرن العشرين، بدأ التفكير في سياقات جديدة تساهم في تحويل التنمية إلى صيرورة داخليّة من خلال زيادة الاهتمام بالجماعات المحلّية لكونها الوسيلة الأساسيّة لتحقيق التنمية الشّاملة. يقوم مفهوم التنمية المحلّية على عنصرين وهما: المشاركة القاعدية في الجهود التنمويّة وتشجيع المبادرات الذّاتيّة المتحررة من المركز إلى هذا الحد أوذاك.

تهدف التنمية المحلّية إلى تطوير البنية التحتيّة والمجتمع المحلّي في سبيل تحقيق تنمية شاملة. التنمية المحلّية عملية بناء تنطلق من الأسفل، حيث تكون تنمية الجماعات المحلّية حسب خصوصيّة الإقليم واحتياجاته نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية كل المجتمع. وهذا يتطلب اللامركزيّة إطارا للتخطيط وتنفيذ المشاريع وذلك بإعطاء حق المشاركة وتقاسم الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية وتفعيل دور السلطات والجامعات المحلّية ودمج جمعيّات المجتمع المدني في عمليّات التنمية، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ.

من ميزات التنمية المحلّية أننا نجد لها جذورا في مختلف المسارات الفكريّة التي تعنى بإشكال التنمية. مثلا نجدها في الدول المتقدّمة نتاجا للتحوّلات الرأسماليّة واعادة توزيع الخارطة التنمويّة. في هذه البلدان نجد قطاعات صناعيّة رائدة (مثل: وادي السّيلكون في كاليفورنيا/ الولايات المتحدة) ومؤثّرة في الصناعات الأخرى متمركزة بمنطقة محددة تجعل منها منطقة ا رئدة ومؤثّرة في الاقتصاد القطاعي بشكل خاص وفي الاقتصاد الوطني والعالمي بشكل أشمل.

نجد أيضا جذور التنمية المحلّية أو الجهويّة في تجارب بعض بلدان العالم الثّالث (مثل: البرازيل) وذلك من خلال تشجيع القطاعات التي يمكن للدّولة التدخّل فيها مما ينشئ اقتصادا ذا طبيعة اجتماعيّة يعتمد على مؤسّسات صغرى ومتوسّطة، قد تكون في بعض الأحيان ذات طابع عائلي، تتمتع بقروض

وتسهيلات من الدّولة وخاصّة في مجال التسويق. تمارس الدّولة في هذا المثال سياسة حماية تجاه هذه المؤسسات حيث تجعلها في دورة اقتصاديّة منفصلة إلى حدّ ما عن السّوق التجاريّة شديدة المنافسة. هذا المثال يتميّز باندراجه في سياق غير تجاري بالمعنى التقليدي للكلمة (المعنى الليبرالي المعولم) ويطرح بشكل جدّي إمكانيّة التفكير في تنمية اقتصاديّة محلّية غير تجاريّة. في حالة البرازيل نلاحظ نجاح هذا المثال في المنطقة الوسطى أي خارج القطاع الجغرافي المتطوّر تقليديا. ومن بين التطويرات المتجددة لنظرية التنمية المحلية النظر إليها على أنها تيار من الممارسات و التطبيقات التنميّة التي يمكن أن تكون ردا على الاتجاهات الهيمنية الجديدة للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتطورة ذات الامتداد العالمي إذ يعتبر "تيفينيو مولر" مثلا، وكما يشير عنوان مؤلّفه، أن " التنمية المحلّية: إجابة سياسيّة على العولمة".

4 . تيّار التنمية البشريّة: نشأ هذا التيّار في ثمانينات القرن العشرين على يد عالمي الاقتصاد، الباكستاني "محبوب الحق" والهندي "أمارتيا سان"، وهما كما نلاحظ، عالمان ينحدران من بلدان خارج المركز الرّأسمالي التقليدي. (الهند مثلا ينتمي إلى دول ال BRIC'S وهو تجمّع دول يظم: البرازيل، روسيا، الهند، الصّين، جنوب إفريقيا. هذا التجمّع يطرح مراجعة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، المسيطر عليه أمريكيّا). لذلك نعتبر أن نظريّة التنمية البشريّة واحدة من أوّل النظريّات النّاشئة خارج أنماط التفكير السائدة لدى الأقطاب الرأسماليّة التقليديّة كما أنها تصرّ على تجاوز النظرةالاقتصاديّة معتبرة أنه لا يمكن قياس تحسن مستوى عيش الإنسان بالاعتماد على المؤشّرات الكمّية الاقتصاديّة، كما تلح على ذلك منظمة الأمم المتحدة مثلا. ما يعكس التنمية في أذهان النّاس ليس اقتصاديّا بالأساس بل مرتبط بتوسيع مجال الخيارات. وهكذا يعرّف "محبوب الحق" التنمية البشريّة على أنها "توسيع لمجال خيارات أمام البشر"، ويضيف "أمارتيا سان": "تحسين قدرات البشر وحرّيتهم في اختيار ما يمكّنهم من العيش حياة أطول وأصح، مع إمكانية الوصول إلى المعرفة والحياة الكريمة والمشاركة في المجتمع وصياغة القرارات المؤثّرة في حياتهم."

تتمحور نظريّة التنمية البشريّة حول سؤال أساسي: كيف نفكّر في التنمية انطلاقا من فائدتها للإنسان؟ يقوم هذا التصوّر على دحض الصّورة التعميميّة لقياس ظاهرة التنمية، أي قياسها من خلال مؤشّرات عامة (مثل: الدخل الخام، تطوّر القطاع الصّناعي، تطوّر القطاع الحديث...) ويسير نحو وضع مؤشّرات دقيقة تؤكّد حصول التنمية بما هي توسيع للخيارات ومزيد من التمكين من عناصر السيطرة على المصير وتوزيعا عادلا للثروة.

يطرح مفهوم التنمية البشريّة تطوير مستوى القياس عبر الخروج من التعميم إلى التخصيص، أي التخلّي عن القياس على أساس المجتمع كلاً والانتقال للقياس على أساس الفرد. وقد طرح تغيير معطيات القياس إشكالا في توافق المفهوم – أي مفهوم التنمية – مع التعريف التقليدي. بشكل أبسط، التخليّ عن المقياس السّابق يحتّم تغيير التعريف القديم وبلورة تعريف جديد يركز على كون الثروة الحقيقيّة للمجتمعات هي الإنسان. ووفقا لتعريف الأمم المتحدة (برنامج الإنماء1992) يتضمن مفهوم التنمية البشريّة ثلاث أبعاد أساسيّة:

– بناء القدرات البشريّة من خلال تحسين مستويات التكوين والتعليم والصّحة

– استثمار القدرات البشريّة وتوظيفها في تحسين ظروف الحياة

– تحسين مستوى رفاهة المجتمع عبر تمكين الأفراد من حياة أطول وصحّة أفضل وخيارات أوسع

كما يرتكز مؤشّر التنمية البشريّة على ثلاث أبعاد تتفكك بدورها إلى أربع مؤشّرات ثانويّة:

– البعد الأول: الصّحة التي نترجمها بأمل الحياة عند الولادة بين حدّ أدنى وحدّ أقصى

– البعد الثّاني : التعليم والذي ينقسم بدوره إلى مؤشّرين هما متوسّط مدّة التمدرس العامّة ومتوسط نسبة التمدرس الفعليّة

– **البعد الثالث:** مستوى العيش الذي يترجمه الدخل الوطني الخام مقسما على الأفراد رغم محاولة روّاد هذا التيّار تدقيق مقياس التنمية من خلال خلق مؤشّر يراعي الخصوصيّة الفرديّة إلّى أنهم سقطوا في فخ التعميم فمؤشّر التنمية البشريّة لا يراعي الخصوصيّات الجهوية والعمريّة والجندرية مثلا. بالإضافة إلى أن التقويم لم يخرج من منطق الأعداد اولأرقام التي تعبر عن علاقات رياضيّة شكلية وتعميمية تخفي في عديد الأحيان تفاوتا ولامساواة وغيابا للعدالة. أمّا النقد الأبرز الذي وجه إلى تيار التنمية البشرية فكان على الصّعيد الإجرائي، حيث أن التدخّل الذي تنجزة الدّولة اعتمادا على هذا المؤشر يتوزع بشكل متساو بين جميع الفئات والشرائح والطبقات بما يعني أن كل مواطني البلد يتمتّعون بالخدمات (مثل: دعم المواد الغذائيّة) وهو ما يعيد إنتاج التفاوت نظرا لتعزيز الإمكانيات المتوفرة لدى الطبقات والفئات المرفّهة مقابل بعض التحسين غير المؤكد في إمكانيات الطبقات الفقيرة.

5 . تيّار التنمية المستدامة:

في سياق هذا التيار، يأخذ علم الاجتماع الطبيعة معطى أساسيا في التفكير. لكن التصرّف في الطّبيعة، واستغلالها، واحداث تغييرات عليها، وتوزيع الثروة المستخرجة منها مباشرة أو بشكل غير مباشر هو معطى سوسيولوجي بمعنى أنه لا يكون إلا في سياق تفاوت الموارد وتنازع الاستراتيجيات

وتقارع الرهانات. يدرس تيّار التنمية المستدامة التدخّل الإنساني في الطبيعة وتأثير هذا التدخّل في صيرورة التنمية واستدامة المخزون الطبيعي. بصفة عامة، وبالنظر إلى تفاوت مواقع الشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية من "الطبيعة" واستفادتها منها، تفضي دراسة التدخّل الإنساني في الطبيعة إلى كونه تدخّلا غير متجانس، تدخّلا إشكاليا ومختلفا من حيث الأسلوب والأهداف والنتائج. لذلك هو ينتج تفاوتا يتسبب في نشوب نزاعات اجتماعية وسياسية، سببها الرئيسي، الجدال حول ملكيّة الطبيعة والتوزيع غير العادل لثرواتها والحرص على حمايتها وترشيد طرق التصرف فيها والحفاظ على سلامة شروط الحياة على الأرض بمائها وهوائها... على هذا الأساس يتميّز مفهوم العدالة لدى تيّار التنمية المستدامة بإدماجه حقّ الأجيال القادمة في الطبيعة–الأرض بحيث لا يقتصر على مقاومة التفاوت الاجتماعي الرّاهن. لذلك يركز روّاد التنمية المستدامة على ثلاث شروط ضروريّة وهي:

– ضمان العيش الحسن للجميع

– ضمان قابليّة الاقتصاديات للتطوّر

– قابليّة ثروات الأرض للاستدامة

كما يعتمدون على معادلة بين ثلاث أبعاد أساسيّة تحقق التوازن الاجتماعي دون الإخلال بالنظام البيئي وهي:

– الموارد: الهواء، التربة، الماء، الغطاء النباتي، العناصر العضويّة

– الأنشطة: التصرّف في الموارد الطبيعيّة، معالجة الأضرار النّاجمة عن التدخل الإنساني فيها، حماية الموارد الطّبيعيّة

– الغايات: حماية النسق البيئي، تحسين المردود الاقتصادي، تحقيق الاستقرار الاجتماعي

6 . تيّار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السّمة الرّئيسيّة لهذا التيّار تركيزه على القطاع الاقتصادي الخارج عن تأثير الدّولة بوصفها متحكّمة في القطاع العمومي والخارج عن تأثير السّوق بوصفه مجال تدخّ لرأس المال الخاص. ينتج عن تدخّل هذا القطاع تركيبة جديدة للخارطة التنمويّة تتكون من: الدّولة وقطاعها العمومي، السّوق وقطاعه الخاص، القطاع الاجتماعي التعاوني. ورغم أن التجارب العمليّة التي تتبنّى أفكار هذا التيّار محدودة فإنها تتميز بكونها قديمة جدا وكانت دائمة الوجود في كل الاقتصاديات حتى ما قبل الرأسمالية من جهة ومن جهة أخرى بعدم خوض تجربة تنمويّة دون وجود ما لقطاع اجتماعي وتضامني، إذ يمثّل ملجئا للمهمشّين الذين تقصيهم الدّولة من القطاع العموميّ ويقصيهم رأس المال من الإنتاج والتوزيع داخل

السّوق. يتنامى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عادة في فترات الأزمات مثلما كان الأمر في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا مثلا أو في بدايات القرن العشرين في تونس وفي العديد من البلدان العربية الأخرى (مصر...) راهنا يرتبط البروز الجديد لهذا التيّار بالحركات الاجتماعيّة المناهضة للعولمة، التي خلقت نوعا من الاختلال الحاد بين قدرة رأس المال العالمي على اختراق الحدود الوطنيّة والتأثير في سياسات الدول وفرض منطق السّوق الرأسماليّة وقدرة الدوّل على صد ومكافحة هذا الاختراق. في العديد من المجتمعات بما في ذلك المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتطوّرة (فرنسا مثلا) أو ذات التجارب اليسارية والعمالية والنقابية المتطورة (مثل أمريكا الجنوبية) توجد ملامح متفاوتة على أن السّوق الوطنّية انهارت وأن الدّولة لم تعد تمثل حاجزا أمام رأس المال مما حتّم على الفئات الاجتماعيّة الخارجة عن دورة الإنتاج خلق دورة إنتاجية موازية تتأسس بالمبادرة والمجهودات الخاصّة وتخضع لثلاث شروط أساسيّة وهي:

- اتفاق مجموعة معيّنة على هذا الشكل التضامني
- تجميع القدرات
- خلق ضوابط للانتفاع بالموارد سواء كانت مادّية أو غير ماديّة

كما تتوفر في هذا القطاع مجموعة من الخصائص الضروريّة والتي تحدد هويّته:

- طوعيّة الانتماء والانسحاب
- انعدام الصّفة الرّبحية في المشروع (بالمنطق الرأسمالي للكلمة، أي ما يعني مراكمة الثروة)
- جماعيّة القرار والتسيير من خلال خلق تنظيم ديمقراطي قاعدي (شخص واحد صوت واحد)
- النفع العام ويكون هذا النفع جماعيّا ومقسّما بدرجات متقاربة سواء كان ماديا أو اجتماعيا

يجمّع علم اجتماع التنمية جملة من المعارف والنظريّات والتجارب البحثيّة والأدوات المفهوميّة والمنهجيّة والاستنتاجات التحليليّة التي تتعلّق بمسار التغيّر الاجتماعيّ النّاتجة عن تحويرات مبرمجة ومنظمة وواعية ومدروسة في أنماط الإنتاج داخل المجتمعات. يحلل علم اجتماع التنمية كل ذلك على أنه " مسارات تنمويّة " لها فاعلون محدّدون وذلك من خلال تحديد مواصفاتهم الاجتماعية (العمر، الجندر، التكوين، الثقافة) وتحليل مرجعيّاتهم الإيديولوجية وتوصيف مرتكزاتهم العلميّة والبحث في رهاناتهم النابعة من مصالحهم ومواقعهم من الصّراع الاجتماعي حول الثروة وكيفيات خلقها وتركيمها وزيادتها والتصرف فيها وتوزيعها.

المحاضرة التاسعة:

استراتيجيات إدارة النفايات

المحاضرة التاسعة: استراتيجيات إدارة النفايات

تعتبر الإدارة السليمة للنفايات، من أهم القضايا التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام من أجل المحافظة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة على حد سواء . ولذا ينبغي على الأجهزة المعنية أن تضع استراتيجيات تتضمن التشريعات والآليات والأساليب والطرق لإدارة النفايات .

يعتبر الإنسان المسئول الأول والأخير عن تلوث البيئة، ومطلوب منه أن يحافظ عليها سليمة من العبث وفوضوية التعامل معها ولذا كانت أهمية وضع التشريعات والضوابط لإدارة النفايات .

ونظراً لأن وجود النفايات بصفة عامة يسهم بشكل مباشر في تلوث البيئة وما يستتبع ذلك من آثار سلبية على صحة الإنسان والحيوان والنبات، لابد من توجه خاص نحو جمع النفايات والتخلص منها وابتكار أساليب إدارية وفنية وتقنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف العمليات الجمع والتخلص والمعالجة واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة والاتجاهات الحديثة في هذه المجالات وذلك في إطار استراتيجية للإدارة المتكاملة للنفايات.

ويختتم البحث بتجربة مدينة الرياض نموذجاً لاستراتيجية إدارة النفايات في المملكة العربية السعودية.

وفقاً للإحصاءات الدولية فإن سكان العالم بلغوا أكثر من ستة مليارات ونصف نسمة عام 2000م منهم 3090 مليوناً يمثلون سكان الحضر .

ومع ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الصناعي والتقني السريع تنوعت وازدادت كميات النفايات الصلبة الناتجة عن الأنشطة البشرية المختلفة وأصبح عملية التخلص منها من أبرز المشاكل التي تواجه المدن والتجمعات البشرية نظراً لما تشكله هذه النفايات من أخطار على البيئة ومواردها الطبيعية وعلى صحة الإنسان وسلامته . وعليه فإن وضع نظام إدارة متكاملة للنفايات أصبح من أهم عناصر استراتيجيات إدارة النفايات .

اولا/ تعريف النفايات:

تعرف النفايات على أنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة عامة كل المواد والأشياء المنقولة التي يتخلص منها حائزها أو ينوي التخلص منها، أو التي يلزم التخلص منها أو بإزالتها بهدف عدم الإضرار بصحة الإنسان والبيئة .

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين في ظهور أنماط معيشية جديدة أدت إلى زيادة متطلبات الإنسان وتنويعها، ورافق هذا التطور تزايد وتنوع كمية النفايات . ولكن هذا التطور لم تواكبه إجراءات فعلية على مستوى الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية مما أدى إلى كثرة الآثار السلبية لهذه النفايات على صحة المواطنين وعلى المجال البيئي .

ثانيا – أنواع النفايات :

يمكن تقسيم النفايات بمدينة الرياض من حيث مصدرها إلى الأقسام التالية :

ا/ النفايات المنزلية : وتحتوي على مواد عضوية وغير عضوية وتصل نسبة المواد العضوية فيها إلى 40% من كمية النفايات .

ب/ النفايات التجارية : وتشبه إلى حد كبير النفايات المنزلية وتختلف عنها من حيث نسبة المكونات وكمية النفايات المنتجة .

ج/ النفايات الصناعية :ويمكن تقسيمها إلى نفايات صناعية غير خطرة ونفايات صناعية خطرة.

د/ النفايـات الطبيــة :وتشمل مجموعة من المخلفات المعدية والخطرة والمخلفات الطبية الأخرى.

هـ/ نفايات الهدم والبناء والحفر لمد الخدمات العامة : وتشكل كميات كبيرة من الرمل والحجارة وغير ذلك من مكونات المباني ومخلفات الحفر ولكنها لا تشكل خطراً على الصحة العامة .

و/ النفايات الخضـراء : وتشمل نواتج تشذيب المزروعات، وتشكل أهمية خاصة حيث يمكن الاستفادة منها في إنتاج محسن تربة جيد أو مكعبات تستخدم في محارق إنتاج الطاقة .

ويتم يومياً ترحيل ما يقارب 4500 إلى 5000 طن إلى المدافن من النفايات المنزلية بالإضافة إلى ما يقارب 4000 طن هدميات وأنقاض مباني ومخلفات الأشجار، وما ينتج من الحفريات لمد خدمات

جديدة مثل : ماء، صرف صحي، كهرباء، تلفون أو إصلاح خدمات قائمة سابقاً .

ويتم جمع ونقل النفايات عن طريق عقود النظافة، وتتولى أعمال النظافة حالياً عدد سبع من الشركات والمؤسسات الوطنية بالإضافة إلى ما تقوم به الأمانة من خدمات ذاتية للمناطق الخارجة عن حدود المقاولين .

ثالثا/خصائص النفايات :

تشمل النفايات أنواعاً كثيرة وتصنيفات متعددة .. فهناك النفايات الصلبة والنفايات السائلة والنفايات الصناعية والنفايات الطبية والنفايات الخطرة . وبحكم الاختصاص فإن التركيز يكون على النفايات الصلبة .

وتشمل النفايات الصلبة مجموعة كبيرة من النفايات تختلف كمياتها ونوعياتها من بلد لآخر .. بل من مدينة إلى أخرى داخل البلد الواحد وذلك حسب الكثافة السكانية والحالة الاقتصادية والمستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي للسكان . كما تختلف باختلاف فصول السنة والموقع الجغرافي والتخطيط العمراني والديموغرافي للمدينة .

تتكون النفايات الصلبة أساساً من النفايات البلدية والتي تتكون عادة من المخلفات الناتجة من المنازل والمحلات التجارية والمكاتب والفنادق وفي بعض الأحيان تحتوي على مخلفات صناعية ومخلفات طبية . والمخلفات الصلبة تعبير يشير إلى المخلفات غير السائلة الناتجة من مختلف أنواع النشاطات سواء أكانت منزلية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو تعدينية . وتتكون النفايات الصلبة البلدية من مواد مختلفة كثيرة تختلف في الحجم والوزن والكثافة واللون والشكل والتركيب الكيميائي والمحتوى الحراري، ويمكن تقسيم مكونات النفايات إلى الأقسام الشائعة التالية : الزجاج، الورق والكرتون، بقايا الأطعمة والمواد العضوية الأخرى، مواد التغليف واللدائن، الحديد، الألمنيوم، مخلفات الهدم والبناء، الخشب ومواد أخرى عادة تكون نسبتها بسيطة .

إن الأسلوب الذي ينتهجه البشر للعيش في المواقع التي يستقرون بها والأنشطة التي يقومون بها، تخلف كميات متفاوته من النفايات التي تثير مشكلة كبيرة في تصريفها والتخلص منها .

رابعا/ معدلات إنتاج النفايات :

تختلف معدلات نفايات الشخص الواحد يومياً حسب مستوى التحضر وإمكانيات الرفاهية المتاحة التي تنعم بها المجتمعات المختلفة بدرجات شديدة التفاوت، وطبقاً لدراسات منظمة الصحة العالمية يتراوح إنتاج الفضلات الصلبة في دول العالم المختلفة بين 4ر0 كغ / شخص / يوم في الدول الفقيرة إلى 5ر2 كغ / شخص / يوم للدول الغنية *

ويلاحظ أن أعلى معدلات كمية النفايات المنتجة نجدها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي كما هو واضح من الجدول التالي :

عوامل النفايات البلدية الصلبة لمناطق العالم المختلفة

	النفايات البلدية
مناطق أدنى دخل في جنوب شرق آسيا وأفريقيا (1)	0,4 كجم / شخص / يوم
مدن نموذجية في آسيا وشمال افريقيا وأمريكا الجنوبية	0,7 كجم / شخص / يوم
مدن نموذجية في الدول الصناعية	1,1 كجم / شخص / يوم
مدن نموذجية في المناطق الغنية (الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج) (2)	2,5 كجم / شخص / يوم

المصدر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

هندسة المدن وعلوم البيئة . المجلد الثاني . تونس 2003م

(ا) يستهلك سكان هذه المناطق كميات الطعام القليلة فلا يبقى إلا اليسير كنفاية كما إن امتلاكهم للمنتجات البلاستيكية والورقية قليل مما يقلل كمية النفايات

(ب) تتوافر في هذه المناطق كميات كبيرة من الطعام والمستهلك منها قليل نسبياً كما إن استخدام الورق والمنتجات البلاستيكية كبير جداً مما يتسبب في وجود كميات كبيرة من النفايات .

خامسا/جمع النفايات ونقلها والتخلص منها :

تشكل عمليات جمع ونقل النفايات نسبة عالية من التكاليف الكلية لهذه الخدمة قد تصل في بعض الأحيان إلى 90% . ولذلك فإن هذه العملية هي موضوع دراسات مختلفة ويمكن تطبيق علم بحوث العمليات في هذا المجال للوصول إلى النظام الأمثل للتجمع والنقل . وهناك اسلوبان لجمع النفايات وهما : الأول أن تتم هذه العملية تحت إشراف البلدية حيث يكون الاهتمام بالناحية الصحية أكبر ويمكن التخلص منها تحت إشراف مسئولين متخصصين، والثاني الاعتماد على جهات أهلية متعاقدة مع البلدية المختصة حيث يقومون بفرزها وبيع ما يمكن بيعه من أشياء لها قيمة ولكن تحت إشراف البلدية أيضاً .

وفيما يتعلق بالأساليب التي تتبعها البلديات العربية للقيام بعمليات النظافة والتخلص من النفايات التي هي من صميم اختصاصها، ولا يلتزم بها غيرها من منتجي النفايات، فإن بلديات المدن العربية تتبع في تنفيذ هذه العمليات الأسلوبين : الأسلوب الأول وهو التنفيذ المباشر وبموجبه يتم تنفيذ العمليات بواسطة البلديات مباشرة وتحت مسئولية وإشراف الإدارات والأقسام المختصة التابعة لها. وهذا الأسلوب يفرض على إدارة البلدية توظيف القوى البشرية المطلوبة لأداء هذه العمليات وكذلك الآليات والمعدات والأدوات . والأسلوب الثاني وهو التنفيذ بواسطة الغير وبموجبه تعهد البلدية بإدارة كل أو بعض هذه العمليات إلى شركة أو مقاول وينص في عقد الاتفاق على كافة الالتزامات والمهام .

سادسا/ طرق معالجة النفايات الصلبة :

لا شك بأن أفضل معالجة لكافة النفايات لابد وأن تعتمد على معرفة دقيقة بمكوناتها . إن الطرق الحديثة المستعملة لمعالجة المخلفات الصلبة هي :

1/- الردم الصحي : وهنا يجب اختيار موقع الطمر بعد دراسة لكل المواقع البديلة .. وهناك دراسات وضوابط عديدة للأسلوب الذي يجب اتباعه في اختيار مواقع الردم الصحي .

2/ - الحرق مع استرجاع الطاقة : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المعروفة لإدارة المخلفات الصلبة حيث يتم استرجاع الطاقة الكهربائية بحيث تتبقى كمية قليلة جداً من الرماد الذي يمكن التخلص منه بسهولة . وهذه الطريقة موجودة في أوروبا لقلة المساحات المتاحة للطمر الصحي، وفي بعض المناطق تستخدم النفايات في تدفئة المجمعات السكنية وذلك بحرقها .

3/ - التحليل الحراري : بالمقارنة مع الحرق، الذي هو تفاعل اكسدة مواد عضوية في الحرارة العالية، فالتحليل الحراري هو عملية تفاعل المواد المحتوية على نسبة عالية من الفحم، ويمكن أن نسميها عملية تحويل النفايات إلى غاز .

4/- تحويل المخلفات إلى أسمدة عضوية : عملية الطمر، هي تحلل هوائي للمخلفات العضوية بغرض تحويلها إلى سماد عضوي يمثل مادة محسنة لخواص التربة الزراعية . وتلائم هذه الطريقة الدول النامية ودول المنطقة العربية حيث تكون بقايا الطعام أكثر من نصف المخلفات الصلبة في المدن .

ولما كانت الأساليب المختلفة للتخلص من النفايات تستدعي يوماً بعد آخر زيادة النفقات عموماً، ولكل طريقة منها مشكلات فرعية كنقص المساحات اللازمة في طريقة الطمر الصحي، فلابد من تخفيض كميات النفايات ليتم تخفيض النفقات للتخلص منها، ويتحقق هذا الأمر عن طريقتين : الأولى، الحفاظ على المواد والإقلال من الهدر وهذا يعني الإقلال قدر الإمكان من المواد التي يحتاج إليها المرء لإتمام عمل معين . والطريقة الثانية عن طريق إعادة الاستفادة من المواد الأولية للقمامة، وتتضمن هذه العملية جمع القمامة ومن ثم فصلها لاستصلاح النفايات وإعادة الاستفادة من بعض موادها الأولية .

تجربة مدينة الرياض :

الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، تعتبر في الوقت الراهن واحدة من أسرع حواضر العالم نمواً وازدهاراً فقد تضاعفت مساحتها خلال نصف قرن أكثر من مائتي مره فقد كانت مساحتها حوالي 8 كم2 في عام 1941م ومن ثم أضحت حوالي 800 كم2 في مطلع التسعينات الميلادية وتصل حالياً إلى ما يزيد عن 1600كم2 كما وارتفع عدد سكانها بحيث أضحى زهاء أربعة ملايين نسمة بعد أن كان بحدود حوالي مائة ألف منذ نصف قرن بنسبة نمو سكاني مرتفع يبلغ سنوياً زهاء 1ر8% .

ومدينة الرياض، بمستواها الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وحركة الإنشاء والتعمير فيها والتي تسير بمعدلات عالية جداً وتطورها الحضاري المذهل، تنتج كميات هائلة من النفايات الصلبة ومخلفات البناء . وتهدف استراتيجية إدارة النفايات فيها إلى حماية الصحة العامة وحماية البيئة من الأخطار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الطرق والوسائل غير الصحيحة المستخدمة في جمع النفايات والتخلص منها وكذلك حماية البيئة من الآثار البعيدة المدى والتي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي . كما تهدف إلى إضفاء الجمال على المدينة وإظهارها بالمظهر اللائق بها كما أنه يمكن أن تستغل مدافن النفايات بعد امتلائها فتزرع لتكون منتزهات وحدائق جميلة .

إن عملية جمع النفايات المنزلية أو الطبية أو الخطرة تتم من قبل الجهات المعنية سواء البلديات أو الجهات المنتجة لهذه النفايات، ولا تشكل عملية الجمع أية صعوبة، وإنما تكمن المشكلة في التخلص من هذه النفايات بطريقة مأمونة وسليمة وتشمل ما يلي:

ا- **عملية تدوير النفايات ومعالجتها للاستفادة من بعض مكوناتها في أغراض مختلفة** : ويتم حالياً عمل الدراسات للاستفادة من مخلفات الورقة والكرتون وغيرها لتدويرها بشكل علمي حديث.

ب- تحويل النفايات إلى أسمدة : إن خلط النفايات وتحويلها إلى أسمدة من الطرق الأخرى للتخلص من النفايات لاسترجاع المصادر . وهذه الطريقة نجدها غير مجدية اقتصادياً وذلك لأن تكلفة تحويلها إلى سماد عالية بالإضافة إلى عدم التأكد من قوة مفعول السماد المنتج وتوجد بالفعل مصانع لتحويل النفايات إلى أسمدة ، لكن إنتاجها من الأسمدة لا يجد التسويق الكافي . وبذلك نرى أنها غير مجدية اقتصادياً.

ج- استعمال المراكز الصحية للتخلص من النفايات (الطمر الصحي) : ويلاحظ هنا أهمية اختيار موقع الطمر الصحي بعناية فائقة مع مراعاة الضوابط والارشادات التي وضعتها وزارة الشئون البلدية والقروية في الدليل الفني وضوابط الدفن الصحي للنفايات

ونلاحظ أن هذه الطريقة هي الخيار المقبول في أنحاء العالم كافة للتخلص من النفايات وأن الدفن لا يزال هو الخيار السائد عالمياً على الأقل في المدن التي تتوفر بها مساحات للدفن وتكون قريبة من المدينة لتوفير تكاليف النقل .

وطريقة التخلص من النفايات التي تستعمل حالياً في مراكز التصريف في مدينة الرياض، تتمثل في أن الأمانة (البلدية) تقوم بتشغيل مركزين أحدهما شرق المدينة والآخر في الجنوب الغربي منها ويتم تصريف جميع النفايات في هذين المركزين . وتتم معالجة النفايات وفق دليل إرشادات وضوابط الدفن الصحي الذي أصدرته وزارة الشئون البلدية والقروية بالمملكة العربية السعودية ويشتمل الدليل على النواحي الفنية الخاص بعملية التخلص الآمن من النفايات وتطوير مدافن النفايات في المملكة بطريقة علمية تؤدي إلى المحافظة على البيئة وعدم تلوث المياه والتربة .

خاتمة :

في ختام هدا العمل يمكن القول ان التنمية هي مجموعة الاستراتيجيات و الاليات المدروسة و الموجهة التي تهدف الى تعزيز الرفاهية و تلبية حاجيات افراد المجتمع بل طبقاته و خلق اقتصاد متنوع و مستدام ومتوازن على مستوى كل مناطق الدولة من اجل تحقيق نهضة تنموية متكاملة و متناغمة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية حيث تعتمد نجاعة استراتيجية التنمية على جودة الخدمات المقدمة للمجتمع و استدامتها بالدرجة الاولى على توفر الموارد الطبيعية و الموارد البشرية المكونة علميا و تتحكم في التكنولوجيا و ما توفره المعرفة من امكانات .

المراجع:

1. أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر، 2008، ص ص 77 78.
2. أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009/2010 .
3. أحمد ضيف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989–2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،3 الجزائر 2014/2015.
4. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2013 .
5. أحمد مصطفى خاطر و هالة مصطفى السيد، تنمية المجمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات آليات الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2016.
6. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
7. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
8. أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018.
9. أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013.
10. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إرشادات الإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002.
11. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003.
12. تركماني عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006.
13. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة "بروتنلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم.
14. التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ التصفح، 18/04/2018، متاح على – www.benhasine.over(2018/03/23)blog.com/article
15. جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي.
16. جمال الدين حمودي، التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مقال متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/تاريخ الاطلاع: 03/01/2020.
17. جميلة قنادرة، الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018.
18. جودي الساطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات مجلة التواصل العدد 16 ،2016.
19. جيرالد ماير و روبرت بولدين التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياساتها، ترجمة: يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964.
20. الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية ،1993.
21. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2012 ،2013.
22. خبابة عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07–08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.
23. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000.
24. رشيد زرواني، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الطبعة الأولى، دار جسور، الجزائر، 2017.
25. رياض ربعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012.
26. الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012/2013.
27. سايح بوزيد دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة2013-2012.
28. سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006.
29. سليم جهان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2016 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016.
30. سميحة طري، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2016.
31. سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013.
32. شراف براهيمي، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها الملتقى الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008.
33. شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.
34. شيلي إلهام، دور استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
35. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2007.
36. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.
37. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013.
38. عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2015.
39. عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014.
40. عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الجزائر، الدار الخلدونية لنشر والتوزيع 2016.
41. علي قرين، علاقة التكامل بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية – دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، جوان ،2015.
42. عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية: مفاهيم مداخل – تطبيقات الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان 22.21.2015
43. عيسى قبقوب، كالي محمد السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتمنراست الجزائر، العدد 13، افريل 2017.
44. فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 21-20 ماي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2013.
45. قادري محمد الطاهر التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسين العصرية 2013.
46. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان،2013.
47. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسين العصرية، 2013.
48. قاموس معاجم اللغة العربية، متاح على الرابط: https://www.maajim.com تاريخ الإطلاع: 31/01/2020.
49. قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية "، مجلة les creads du cahiers العدد 61، 2002.
50. كربالي بغداد، حمداني محمد استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر – مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة، وهران، 2010.
51. المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004/2005 الجزائر.
52. محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، وهران .2015/30.2016

53. محمد طاهر قادري، اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
54. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات الاستراتيجيات التمويل الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
55. محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية المعرفة من اجل التنمية المستدامة.
56. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر، 2008/2009.
57. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر ،2017.
58. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عدد 26 جوان 2010.
59. المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، 2017.
60. مؤيد عبد الله حامد، البيئة والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
61. ناجية صالحي، فتيحة مخناش تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، الملتقى الدولي بتاريخ 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
62. نجوى عبد الصمد المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات جامعة باتنة، 2014/2015.
63. نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الاعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة /2016-2017.
64. نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.
65. وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، القاهرة، 2009.
66. يحي وناس الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، ايام 19-21 نوفمبر 2006.

67. Le portail du premier ministerealgérien."http://www.premier-minister.gov.dz/. date de consultation 26/07/2017.
68. center for environment education, sustainable development an introducathon, 2007.
69. -FrancoisGresle et autres, Dictionnaire des sceince humaines: sociologie, psychologie social anthropologieNothon, Paris, 1991.
70. Gabriel Wackerman, 2008, le développement durable, édition ellipses, Paris .
71. Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie.2009.
72. MBN (MARKETBUSINESSNWES), What is :econimique development, detailedwebsite https://www.marketbusinessnwes.com, consulted on 20/03/2019.
73. Paul Streeten and others, First things first meeting: Basic human needs in the developing countries Published for the world bank,Oxford university press, Washington, 1981, POS.
74. Policy brief, sustainable development critical issues,OECD,2001,p
75. Simon Kuznets, Modern economic growth: finding and reflections, The American Economic Review, vol 63 American Economic Association, USA, june 1973.